

# دراسات مصرفية 2009



ودائع العملاء



المصارف المعوية



الصناعة المصرفية



التسهيلات الائتمانية



المصارف الوافدة



المصارف الإسلامية



مقارنة (الودائع-التسهيلات)



مقارنة (محلية - وافدة)



الجهاز الوظيفي



# دراسات مصرفية

## 2009



يهدف هذا الإصدار إلى توفير المعرفة عن واقع القطاع المصرفي الفلسطيني من خلال دراسات تحليلية لأهم مواضيع الصناعة المصرفية، ويشكل مرجعاً أساسياً للمهتمين و الباحثين و صنّاع القرار.

7	الصناعة المصرفية
13	المصارف المحلية
19	المصارف الوافدة
25	مقارنة (محلية - وافدة)
31	المصارف الإسلامية
37	ودائع العملاء
43	التسهيلات الائتمانية
49	مقارنة (الودائع - التسهيلات)
55	الجهاز الوظيفي



- صافي الموجودات: ارتفاع بـ 6.5 ٪ لتصل إلى 7.9 مليار دولار.
- حقوق الملكية: ارتفاع بـ 12 ٪ لتصل إلى 959 مليون دولار.
- ودائع العملاء: ارتفاع بـ 7.7 ٪ لتصل إلى 6.3 مليار دولار.
- التسهيلات الائتمانية: ارتفاع بـ 22 ٪ لتصل إلى 2.2 مليار دولار.
- الأرباح الصافية: ارتفاع بـ 22 ٪ لتصل إلى 103 مليون دولار.



## الميزانية المجمع

شهدت المصارف العاملة في فلسطين نمواً في معظم بنود الميزانية العمومية المجمعته نهاية العام 2009، إذ شهدت صافي موجودات المصارف نمواً بمقدار 477 مليون دولار (6.5%) لتصل إلى ما يقارب 7.9 مليار دولار مقابل 7.4 مليار دولار نهاية العام 2008.

### الأصول

#### ■ انخفاض الموجودات السائلة :

شهد إجمالي النقد والموجودات السائلة الأخرى التي تشمل الأرصدة لدى المصارف وسلطة النقد انخفاضاً خلال العام 2009 بمقدار 300 مليون دولار (6%) لتصل إلى 4.7 مليار دولار مقابل 5 مليار دولار نهاية العام 2008، وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الأرصدة لدى المصارف العاملة داخل فلسطين وفي الخارج بمقدار 593 مليون دولار، وارتفاع الموجودات النقدية والأرصدة لدى سلطة النقد بمقدار 293 مليون دولار.

#### ■ ارتفاع إجمالي التسهيلات الائتمانية :

أثر الارتفاع في إجمالي التسهيلات الائتمانية تأثيراً إيجابياً في ارتفاع صافي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، إذ ارتفعت بمقدار 400 مليون دولار (22%) لتصل إلى 2.2 مليار دولار مقابل 1.8 مليار دولار نهاية العام 2008، وجاء الارتفاع في إجمالي التسهيلات الائتمانية محصلة لارتفاع القروض بمقدار 445 مليون دولار وانخفاض التسهيلات الأخرى بمقدار 45 مليون دولار. كما ارتفعت الأهمية النسبية للقروض من إجمالي التسهيلات الائتمانية لتصل إلى 69.8% نهاية العام 2009 مقابل 60.7% نهاية العام 2008، وانخفاض الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية الأخرى.

#### ■ ارتفاع إجمالي استثمارات المصارف :

سجلت استثمارات المصارف العاملة في فلسطين ارتفاعاً خلال العام 2009 بمقدار 12 مليون دولار (10%) لتصل إلى 137 مليون دولار مقابل 125 مليون دولار نهاية العام 2008، جاء هذا الارتفاع في الاستثمارات محصلة لارتفاعها في كل من الاستثمار في حصص الأقلية بمقدار 8 مليون دولار، وفي الشركات التابعة والشقيقة بمقدار 4 مليون دولار خلال العام. وعلى الرغم من استحواذ الاستثمار في حصص الأقلية على النسبة الأعلى من مجموع استثمارات المصارف إلا أن أهميتها النسبية انخفضت خلال العام 2009 لتصل إلى 84.4% مقابل 86.2% نهاية العام 2008.



### ■ ارتفاع محافظ الأوراق المالية :

سجلت محافظة الأوراق المالية للاستثمار ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2009 بمقدار 324 مليون دولار (160%) لتصل إلى 527 مليون دولار مقابل 203 مليون دولار نهاية العام 2008، كما وارتفعت محافظة الأوراق المالية للمتاجرة بمقدار 10 مليون دولار (90%) لتصل إلى 21 مليون دولار مقابل 11 مليون دولار نهاية العام 2008.

## الخصوم :

### ■ ارتفاع إجمالي ودائع العملاء :

كان لارتفاع إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف العاملة في فلسطين خلال العام 2009 الأثر الإيجابي الأساسي في نمو صافي موجودات المصارف، إذ يتم دعم معظم بنود الأصول في الميزانية العمومية المجمعة من خلال ودائع العملاء، وقد ارتفع إجمالي ودائع العملاء خلال العام 2009 بمقدار 500 مليون دولار (7.7%) لتصل إلى 6.3 مليار دولار مقابل 5.8 مليار دولار نهاية العام 2008. لترتفع نسبة ودائع العملاء إلى صافي الموجودات إلى ما يقارب 80%.

### ■ انخفاض إجمالي ودائع المصارف وسلطة النقد :

سجلت ودائع المصارف وسلطة النقد انخفاضاً خلال العام 2009 بمقدار 62 مليون دولار (14%) لتصل إلى 381 مليون دولار مقابل 443 مليون دولار نهاية العام 2008، جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض ودائع المصارف داخل فلسطين بمقدار 113 مليون دولار وارتفاع ودائع سلطة النقد بمقدار 51 مليون دولار خلال العام.

### ■ ارتفاع مجموع حقوق الملكية :

سجل إجمالي حقوق الملكية لدى المصارف العاملة في فلسطين ارتفاعاً خلال العام 2009 بمقدار 106 مليون دولار (12%) لتصل إلى 959 مليون دولار مقابل 853 مليون دولار نهاية العام 2008، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع معظم بنود حقوق الملكية وبالأخص الارتفاع الذي شهده رأس المال المدفوع بمقدار 97 مليون دولار ليصل إلى 730 مليون دولار نتيجة لمطالبات سلطة النقد الفلسطينية بخصوص رفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لدى المصارف.

## قائمة الدخل المجمعة الأرباح الصافية :

### ■ الأرباح الصافية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين :

أظهرت النتائج المالية المجمعّة للمصارف العاملة في فلسطين كما في نهاية العام 2009 تحسناً عاماً في أدائها مقارنة بالعام السابق، إذ أدى الاستقرار العام للوضع الاقتصادي والمالي في الأراضي الفلسطينية وعدم التأثير المباشر بالأزمة المالية العالمية إلى تحقيق نتائج جيدة وإيجابية مقارنة بالوضع العالمي الراهن، إذ حققت معظم المصارف نمواً في صافي أرباحها خلال العام، حيث سجلت مقدار تلك الأرباح نهاية العام 2009 نمواً بما يقارب 19 مليون دولار (22%) لتصل إلى ما يزيد على 103 مليون دولار مقابل 84 مليون دولار نهاية العام 2008، وعليه فمن المتوقع أن يشهد العام 2010 استمراراً للتحسن التدريجي في الأرباح الصافية للمصارف، الأمر الذي يعكس ازدياد الثقة بالقطاع المصرفي الفلسطيني.

### ■ تفاوت أداء المصارف :

على الرغم من التحسن العام لأداء المصارف العاملة في فلسطين من حيث صافي الأرباح، إلا أنها شهدت تفاوتاً فيما بينها، إذ حققت المصارف الوافدة ما يزيد على 61% من صافي أرباح القطاع المصرفي خلال العام 2009، مقابل 39% للمصارف المحلية، إلا أن نسبة مساهمة المصارف المحلية من صافي الأرباح قد ارتفعت مقارنة بالعام الماضي حيث كانت قد شكلت 20% منها، ما يدل على تحسن ملموس لأدائها خلال العام 2009.

## تحليل العمليات التشغيلية :

### ■ نمو الأرباح الصافية المجمعّة للمصارف :

جاء النمو في صافي أرباح القطاع المصرفي نتيجة لبعض العوامل التي أثرت إما إيجاباً أو سلباً على قائمة الدخل المجمعّة للمصارف العاملة في فلسطين خلال العام 2009، إذ أنه وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في جانب الإيرادات فقد أدى الانخفاض الملحوظ في جانب المصاريف إلى محصلة إيجابية لصالح صافي الأرباح أدت إلى نموها.

### ■ انخفاض طفيف في إجمالي الإيرادات :

لم يكن لجانب الإيرادات ذلك التأثير المباشر على نمو صافي أرباح المصارف العاملة في فلسطين، إذ واجه إجمالي الإيرادات انخفاضاً طفيفاً بلغ ما يقارب 4 مليون دولار لتصل إلى 353 مليون دولار نهاية العام 2009 مقابل 357 مليون دولار نهاية العام 2008.

#### ■ انخفاض صافي إيرادات الفوائد وارتفاع صافي إيرادات العمولات :

إذا ما بحثنا بعمق في بنود الإيرادات فإننا نجد أنه وعلى الرغم من الارتفاع في مقدار إجمالي التسهيلات الائتمانية، إلا أن انخفاضاً بمقدار 65 مليون دولار واجه الفوائد الدائنة، لتصل إلى 234 مليون دولار نهاية العام 2009 مقابل 299 مليون دولار نهاية العام 2008، بالتزامن مع انخفاض الفوائد المدينة بمقدار 41 مليون دولار لتصل إلى 34 مليون دولار نهاية العام 2009 مقابل 75 مليون دولار نهاية العام 2008، الأمر الذي انعكس على صافي إيرادات الفوائد لينخفض بمقدار 24 مليون دولار لتصل إلى 200 مليون دولار نهاية العام 2009 مقابل 224 مليون دولار نهاية العام 2008. ما يقودنا إلى الاستنتاج بأن إيرادات الفوائد لم يكن لها ذلك التأثير الإيجابي في نمو صافي الأرباح، على عكس إيرادات العمولات التي ارتفعت بمقدار 12 مليون دولار لتصل إلى 52 مليون دولار نهاية العام 2009 مقابل 40 مليون دولار نهاية العام 2008، إضافة إلى الارتفاع بمقدار 8 مليون دولار للإيرادات الأخرى.

#### ■ انخفاض ملحوظ في إجمالي المصاريف :

كان لانخفاض إجمالي المصاريف في قائمة الدخل المجمعة تأثير إيجابياً على صافي أرباح القطاع المصرفي، إذ انخفضت خلال العام 2009 بمقدار 21 مليون دولار لتصل إلى 219 مليون دولار مقابل 240 مليون دولار نهاية العام 2008.

#### ■ ارتفاع المصاريف التشغيلية وانخفاض المصاريف الأخرى :

وتعمق أكبر نجد أن السبب الأساسي وراء انخفاض إجمالي المصاريف يعود لانخفاض مصاريف الأوراق المالية والاستثمارات ونفقات المخصصات المتنوعة إضافة إلى بعض مصاريف العمليات خارج الميزانية بما قيمته 27 مليون دولار، بالتزامن مع ارتفاع نفقات الموظفين بمقدار 6 مليون دولار.

## المؤشرات المالية والتسويقية

### ■ مؤشرات القدرة التسويقية :

تبين هذه المؤشرات قدرة المصارف على جذب الودائع وتوفير الخدمات وتحقيق العوائد، حيث عملت المصارف خلال العام 2009 على توسيع انتشارها الجغرافي من خلال افتتاح 20 فرعاً ومكتباً جديداً ليصل إجمالي عدد الفروع والمكاتب إلى 210 فرعاً ومكتباً مقابل 190 نهاية العام 2008، وقد انخفض معدل قدرة الفرع في جذب الودائع إلى 30 مليون دولار للفرع الواحد مقابل 31 مليون دولار نهاية العام 2008، نتيجة لارتفاع عدد الفروع بنسبة أكبر من ارتفاع ودائع العملاء، وبالجانب الآخر فقد ارتفع معدل قدرة الفرع وكفاءته في منح التسهيلات إلى 11 مليون دولار مقابل 10 مليون دولار نهاية العام 2008، نتيجة لارتفاع التسهيلات الائتمانية بنسبة أكبر من ارتفاع عدد الفروع. وقد بلغت الكثافة المصرفية نهاية العام 2009 ما يقارب فرعاً واحداً لكل 19 ألف نسمة.

### ■ مؤشرات توظيفات الأموال :

تبين هذه المؤشرات سياسة المصارف في إعادة توزيع الموارد المالية الأساسية لها، إذ ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع العملاء إلى 35.5% مقابل 31.4% نهاية العام 2008، نتيجة لارتفاع التسهيلات الائتمانية بنسبة أكبر من ارتفاع إجمالي ودائع العملاء، وهو ما يؤكد على توافر مستويات السيولة لدى المصارف التي تمكنها من منح المزيد من التسهيلات لمشاريع ذات جدوى اقتصادية.

### ■ مؤشرات الربحية وكفاءة التشغيل :

تبين هذه المؤشرات مدى الاستخدام الفعال للموارد المالية المتاحة للمصارف، وتتأثر بشكل مباشر بصافي الأرباح، وتشير نتائج التحليل إلى تحسن معظم مؤشرات الربحية نظراً لنمو صافي الأرباح، حيث سجل العائد على رأس المال نمواً إلى 14% وسجل العائد على حقوق المساهمين نمواً إلى 10.8%، وسجل العائد على الموجودات نمواً إلى 1.3%، مقابل 13% و 9.9% و 1.1% نهاية العام 2008.

وبالنظر إلى هامش صافي الربح (الربح الصافي / إجمالي الإيرادات)، فقد ارتفع إلى 29% مقابل 24% نهاية العام 2008، نتيجة لنمو صافي الأرباح وتراجع إجمالي الإيرادات خلال العام، وباحتساب هامش ربح الفائدة (صافي إيرادات الفوائد والعمولات / إجمالي الإيرادات) فقد انخفض إلى 71.5% مقابل 74% نهاية العام 2008، نتيجة لتراجع صافي إيرادات الفوائد والعمولات بنسبة أكبر من نسبة تراجع إجمالي الإيرادات.

أما إجمالي الإيرادات فقد شكلت 4.5% من صافي الموجودات مقابل 4.8% نهاية العام 2008، نظراً لتراجع إجمالي الإيرادات وارتفاع صافي الموجودات، فيما شكلت إجمالي المصاريف 62% من إجمالي الإيرادات مقابل 67% نهاية العام 2008، نظراً لتراجع إجمالي المصاريف بنسبة أكبر من تراجع إجمالي الإيرادات.

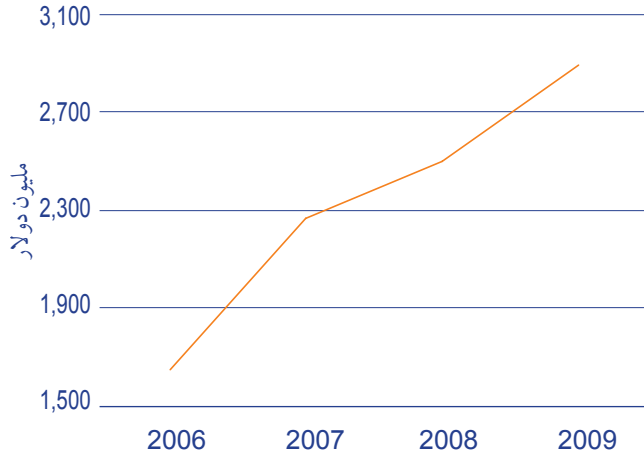
## المصارف المحلية



- صافي الموجودات: ارتفاع بـ 16 ٪ لتصل إلى 2.9 مليار دولار.
- حقوق الملكية: ارتفاع بـ 14.5 ٪ لتصل إلى 404 مليون دولار.
- ودائع العملاء: ارتفاع بـ 16.8 ٪ لتصل إلى 2.1 مليار دولار.
- التسهيلات الائتمانية: ارتفاع بـ 10 ٪ لتصل إلى 876 مليون دولار.
- التسهيلات / ودائع العملاء: شكلت التسهيلات 41.7 ٪ من ودائع العملاء.

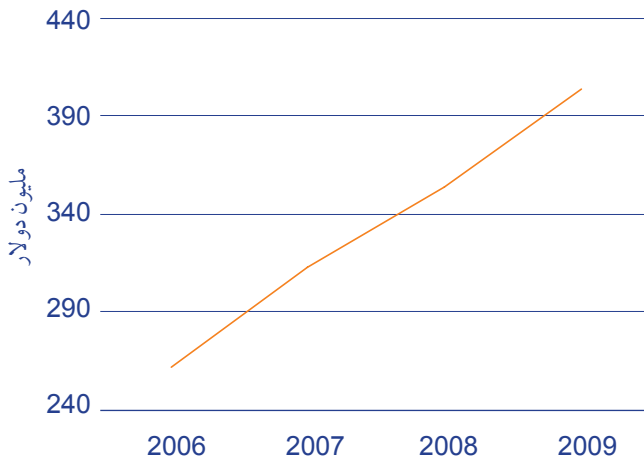


## الموجودات



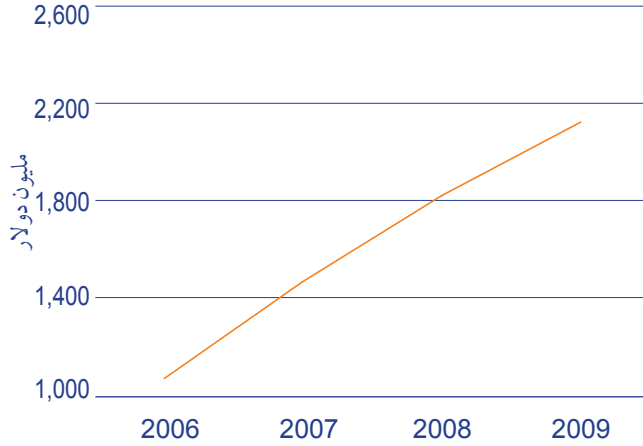
بلغ حجم صافي موجودات المصارف المحلية نهاية العام 2009 ما يقارب 2.9 مليار دولار محققة نمواً بمقدار 399 مليون دولار (16%) مقارنة بنهاية العام 2008، ومحققة نمواً بمقدار 1.2 مليار دولار (76%) مقارنة بنهاية العام 2006. وقد شهد العام 2007 أعلى مقدار نمو لصادفي موجوداتها إذ نمت بمقدار 619 مليون دولار (38%).

## حقوق الملكية



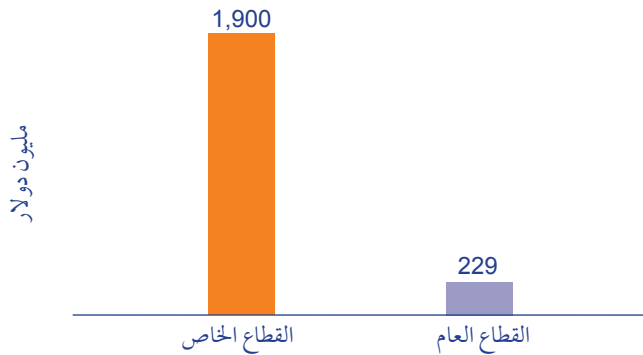
بلغ حجم إجمالي حقوق الملكية لدى المصارف المحلية نهاية العام 2009 ما يقارب 404 مليون دولار، محققة نمواً بمقدار 51 مليون دولار (14.5%) مقارنة بنهاية العام 2008، ومحققة نمواً بمقدار 143 مليون دولار (55%) مقارنة بنهاية العام 2006. وقد شهد العام 2009 أعلى مقدار نمو لإجمالي حقوق الملكية.

## الاتجاه العام لودائع العملاء



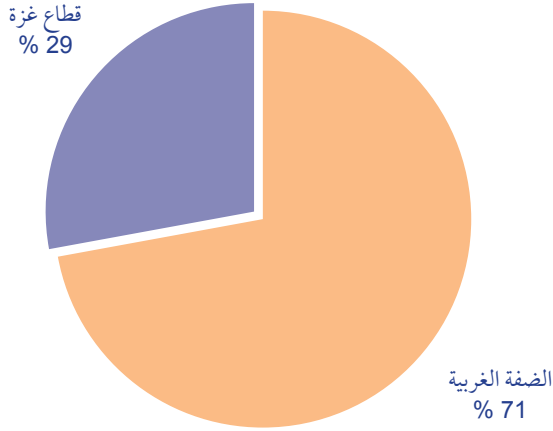
بلغ حجم ودائع العملاء لدى المصارف المحلية نهاية العام 2009 ما يقارب 2.1 مليار دولار، مقارنة بـ 1.8 مليار دولار نهاية عام 2008، محققة نمواً بمقدار 300 مليون دولار (16.8%) خلال العام، وقد شهد العام 2007 أعلى مقدار نمو لودائع العملاء إذ نمت بمقدار 385 مليون دولار (35.6%).

## ودائع العملاء حسب الجهة المودعة



بلغت ودائع القطاع الخاص لدى المصارف المحلية نهاية العام 2009 ما يقارب 1.9 مليار دولار، محققة نمواً بمقدار 255 مليون دولار (15.6%) مقارنة مع العام 2008، ويعود ذلك لارتفاع ودائع العملاء المقيمين بـ 252 مليون دولار (15.5%). بينما بلغت ودائع القطاع العام ما يقارب 229 مليون دولار محققة نمواً بمقدار 50 مليون دولار (27.5%)، ويعود ذلك لارتفاع ودائع السلطة الوطنية وودائع السلطات المحلية بمقدار 38 و10 مليون دولار على الترتيب.

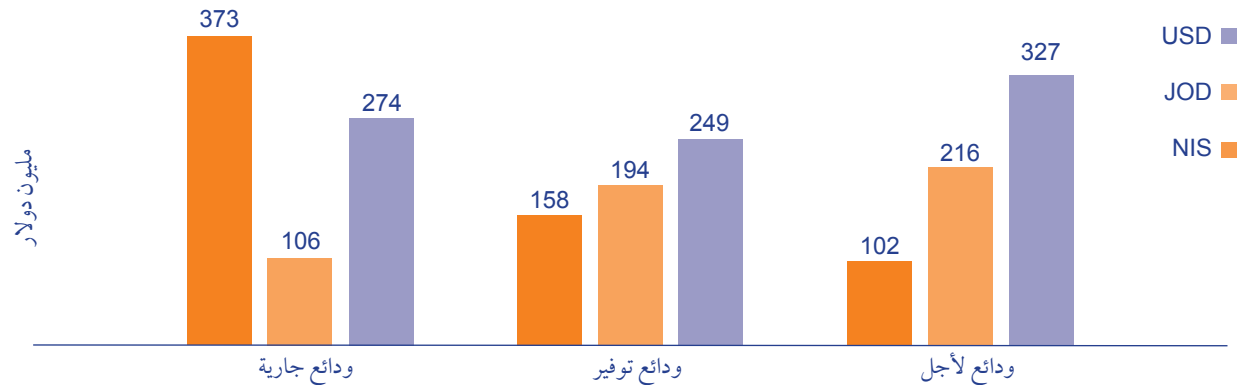
## ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية



بلغت ودايع العملاء في الضفة الغربية لدى المصارف المحلية نهاية العام 2009 ما يقارب 1.5 مليار دولار، محققة نمواً بمقدار 273 مليون دولار (21.7%) مقارنة مع العام 2008، لتشكّل 72% من الإجمالي، بينما بلغت ودايع العملاء في قطاع غزة 600 مليون دولار محققة نمواً بمقدار 32 مليون دولار (5.7%) مقارنة مع العام 2008، لتشكّل 28% من الإجمالي.

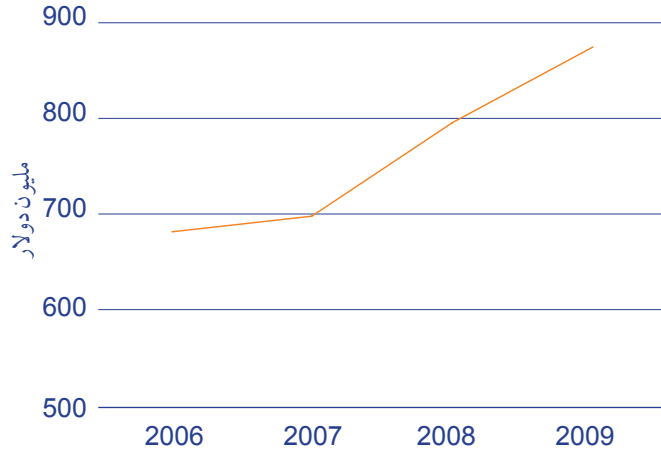
## ودائع العملاء حسب النوع والعملة

بلغت الودائع الجارية لدى المصارف المحلية نهاية العام 2009 ما يقارب 818 مليون دولار (38.6%) من إجمالي ودايع العملاء لديها، نالت عملة الشيكل الإسرائيلي النسبة الأعلى منها إذ بلغت (45.7%). تلتها الودائع لأجل والتي بلغت 667 مليون دولار (31.5%) من الإجمالي، نالت عملة الدولار الأمريكي النسبة الأعلى منها والتي بلغت (49%). أما ودايع التوفير فقد بلغت 612 مليون دولار (28.9%)، نالت عملة الدولار الأمريكي النسبة الأعلى منها والتي بلغت (40.7%).



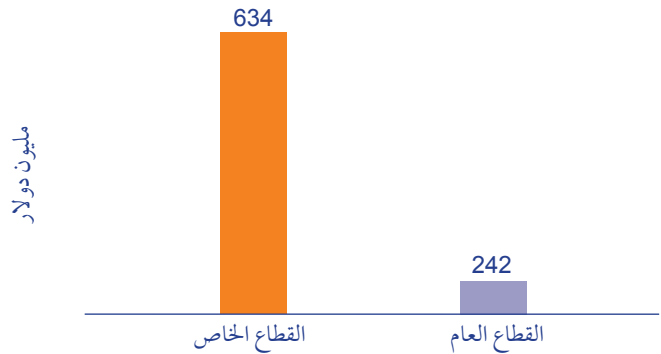


## الاتجاه العام للتسهيلات الائتمانية



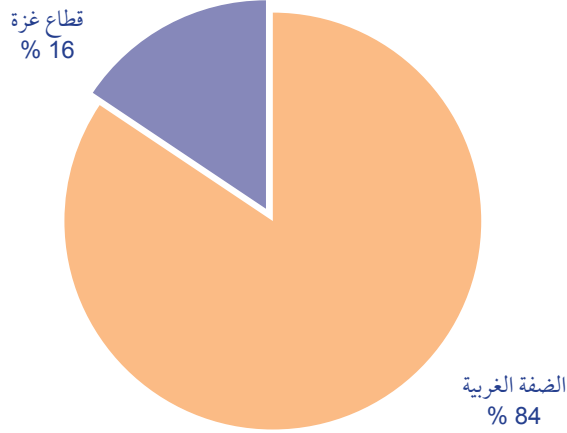
بلغ حجم إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف المحلية نهاية العام 2009 ما يقارب 876 مليون دولار، حيث بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء لديها 41.7%. وقد حققت التسهيلات نمواً بمقدار 81 مليون دولار (10%) مقارنة مع العام 2008، ونمواً بمقدار 193 مليون دولار (28%) مقارنة بالعام 2006.

## التسهيلات الائتمانية حسب الجهة الممنوحة



بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف المحلية للقطاع الخاص نهاية العام 2009 ما يقارب 634 مليون دولار (72.4%) من إجمالي تسهيلات المصارف المحلية، محققة نمواً بمقدار 140 مليون دولار (28.3%) مقارنة بالعام 2008، بينما بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام نهاية العام 2009 ما يقارب 242 مليون دولار (27.6%) من إجمالي تسهيلات المصارف المحلية، متراجعة بمقدار 59 مليون دولار (19.6%) مقارنة بالعام 2008.

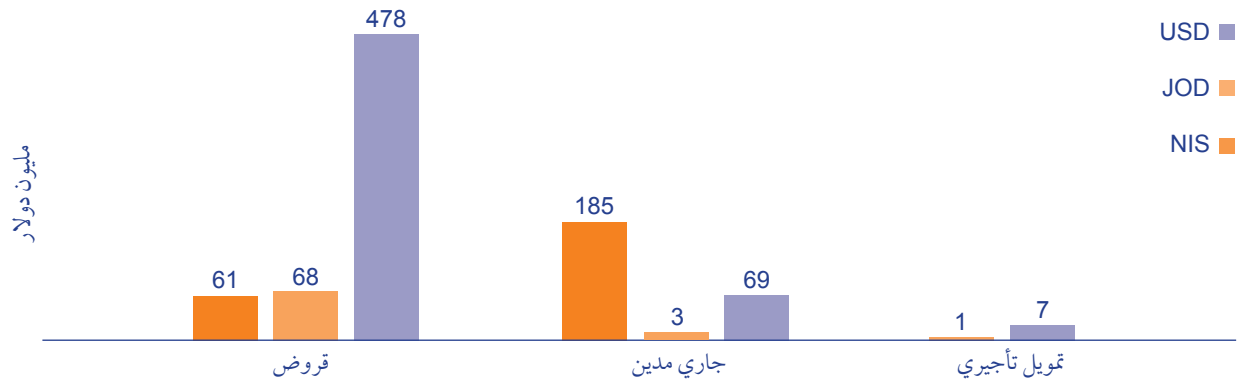
## التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية



بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف المحلية في الضفة الغربية نهاية العام 2009 ما يقارب 739 مليون دولار (84%) من الإجمالي، محققة نمواً بمقدار 83.5 مليون دولار (12.7%) خلال العام. بينما بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة في قطاع غزة 137 مليون دولار (16%) من الإجمالي، مسجلة انخفاضاً يقارب 3 مليون دولار خلال العام.

## التسهيلات الائتمانية حسب النوع والعملة

بلغت القروض الممنوحة من المصارف المحلية نهاية العام 2009 ما يقارب 608 مليون دولار (69.4%) من إجمالي التسهيلات، شكلت منها عملة الدولار الأمريكي النسبة الأعلى حيث بلغت (78.6%)، أما الجاري مدين فقد بلغ 260 مليون دولار (29.7%)، شكلت عملة الشيكل الإسرائيلي النسبة الأعلى حيث بلغت (71.1%)، فيما بلغ التمويل التأجيري 8 مليون دولار (0.9%)، شكلت عملة الدولار النسبة الأعلى منه حيث بلغت (87.5%).



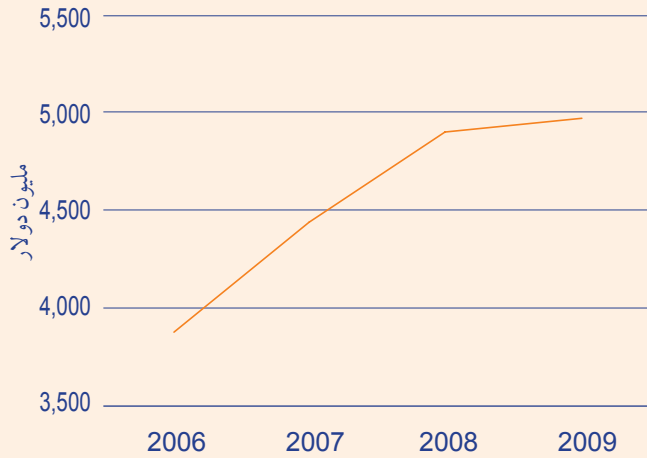
## المصارف الوافدة



- صافي الموجودات: ارتفاع بـ 1.6 ٪ لتصل إلى 5 مليار دولار.
- حقوق الملكية: ارتفاع بـ 11 ٪ لتصل إلى 554.6 مليون دولار.
- ودائع العملاء: ارتفاع بـ 3.6 ٪ لتصل إلى 4.2 مليار دولار.
- التسهيلات الائتمانية: ارتفاع بـ 31.5 ٪ لتصل إلى 1.4 مليار دولار.
- التسهيلات / ودائع العملاء: شكلت التسهيلات 33.3 ٪ من ودائع العملاء.

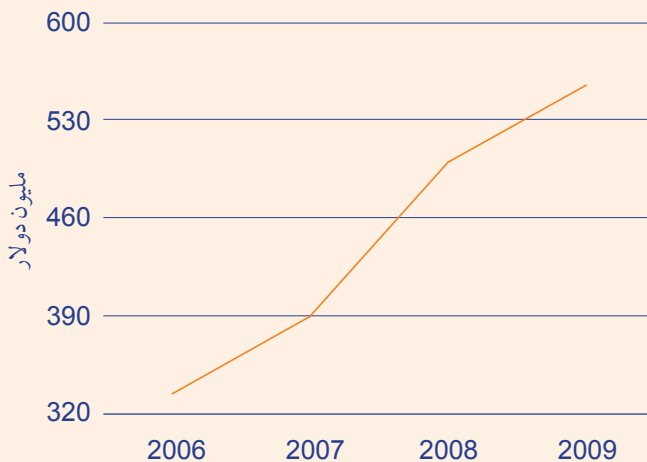


## الموجودات



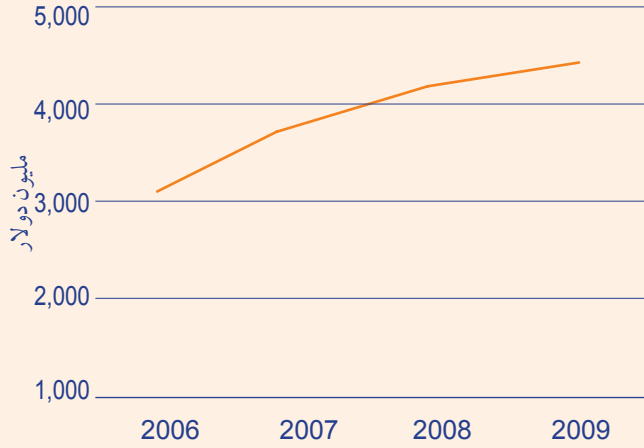
بلغ حجم صافي موجودات المصارف الوافدة العاملة في فلسطين نهاية العام 2009 ما يقارب 5 مليار دولار، محققة نمواً بمقدار 78 مليون دولار (1.6%) مقارنة مع العام 2008، ونمواً بـ 1.1 مليار دولار (28.5%) مقارنة مع العام 2006، وقد شهد العام 2007 أعلى مقدار نمو في صافي الموجودات بمقدار 562 مليون دولار (14.5%).

## حقوق الملكية



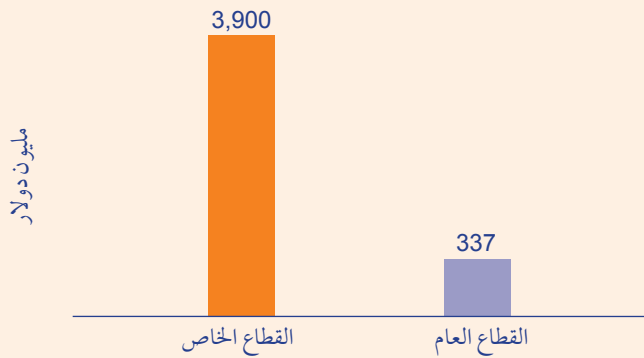
بلغ حجم إجمالي حقوق الملكية في المصارف الوافدة نهاية العام 2009 ما يقارب 554.6 مليون دولار، محققة نمواً بمقدار 54.9 مليون دولار (11%) خلال العام، ونمواً بـ 219 مليون دولار (65.4%) مقارنة مع العام 2006، وقد شهد العام 2008 أعلى مقدار نمو في حقوق الملكية لدى المصارف الوافدة حيث بلغ 110 مليون دولار (28.3%).

## الاتجاه العام لودائع العملاء



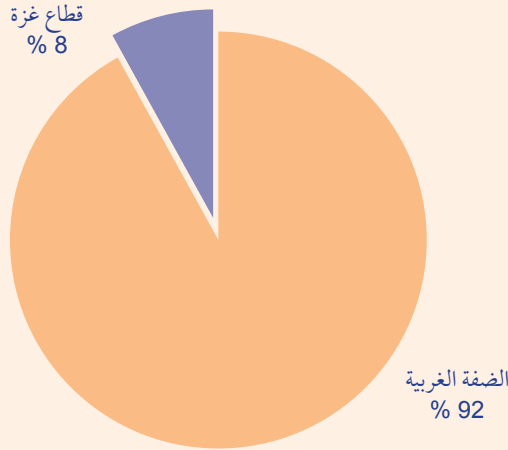
بلغ حجم إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف الوافدة نهاية العام 2009 ما يقارب 4.2 مليار دولار، محققة نمواً بمقدار 145 مليون دولار (3.6%) خلال العام، ونمواً بمقدار مليار دولار (33.3%) مقارنة مع العام 2006. وقد شهد العام 2007 أعلى مقدار نمو في ودائع العملاء حيث بلغ 517 مليون دولار (16.5%).

## ودائع العملاء حسب الجهة المودعة



بلغت ودائع القطاع الخاص لدى المصارف الوافدة نهاية العام 2009 ما يقارب 3.9 مليار دولار، محققة نمواً بمقدار 224 مليون دولار (6.2%) مقارنة مع العام 2008، ويعود ذلك لنمو ودائع العملاء غير المقيمين بمقدار 184.5 مليون دولار (152%)، بينما بلغت ودائع القطاع العام 337 مليون دولار مسجلة انخفاضاً خلال العام بمقدار 78 مليون دولار (18.9%)، ويعود ذلك لانخفاض ودائع السلطة الوطنية الفلسطينية بـ 93 مليون دولار (27.5%).

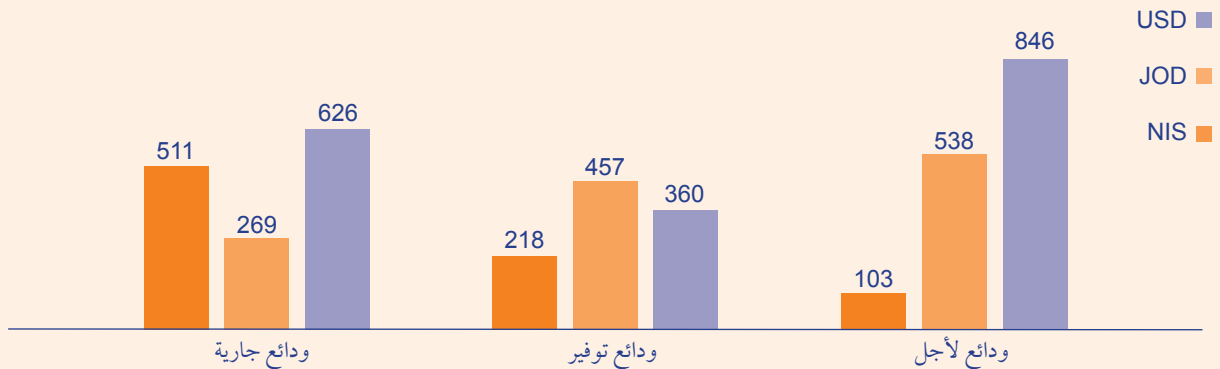
## ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية



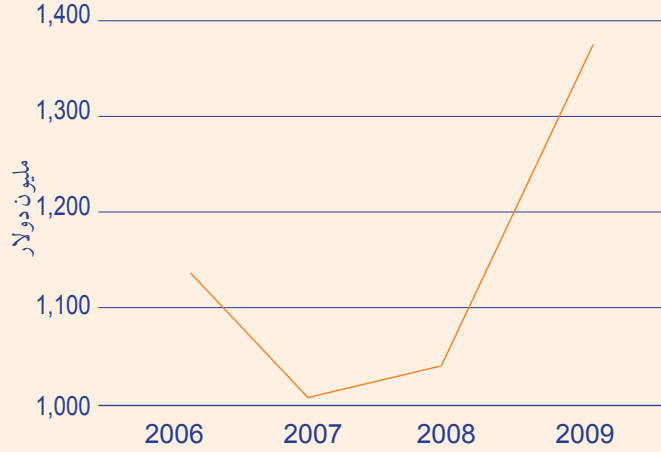
بلغت وداائع العملاء في الضفة الغربية نهاية العام 2009 ما يقارب 3.8 مليار دولار، محققة نمواً بمقدار 142 مليون دولار (3.9%) خلال العام 2009، بينما بلغت وداائع العملاء في قطاع غزة 340 مليون دولار محققة نمواً بمقدار 3 مليون دولار (1%).

## ودائع العملاء حسب النوع والعملة

بلغت الودائع لأجل لدى المصارف الوافدة نهاية العام 2009 ما يقارب 1.6 مليار دولار (38%)، شكلت منها عملة الدولار الأمريكي النسبة الأعلى والتي بلغت (53%)، تلتها الودائع الجارية والتي بلغت 1.5 مليار دولار (35.7%)، شكلت منها عملة الدولار الأمريكي النسبة الأعلى والتي بلغت (42%). أما وداائع التوفير فقد بلغت 1.1 مليار دولار (26.2%) شكلت منها عملة الدينار الأردني النسبة الأعلى والتي بلغت (41.5%).

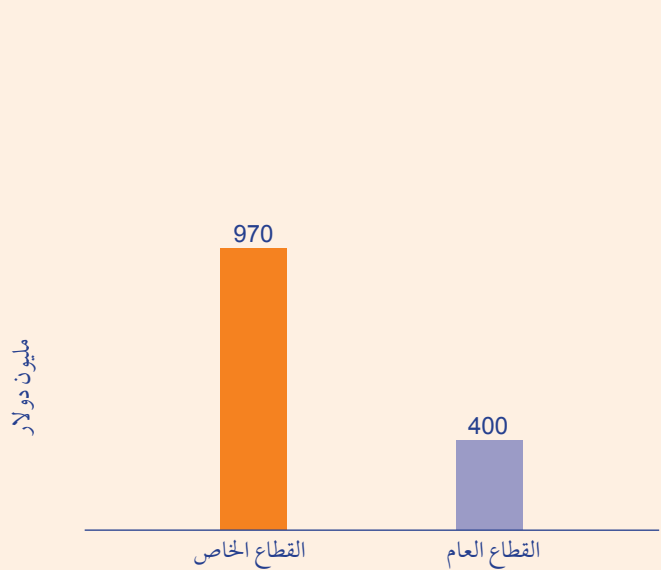


## الاتجاه العام للتسهيلات الائتمانية



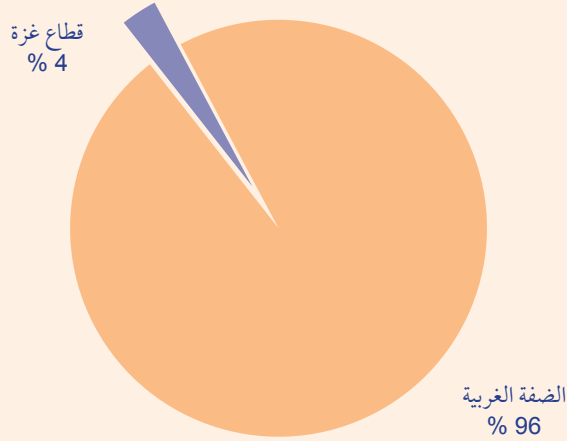
بلغ حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الوافدة نهاية العام 2009 ما يقارب 1.4 مليار دولار، محققة نمواً بمقدار 325 مليون دولار (31.5%) مقارنة مع العام 2008، وهي أعلى مقدار نمو خلال الفترة، كما حققت نمواً بمقدار 197 مليون دولار (17%) مقارنة مع العام 2006، وقد بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء لدى المصارف الوافدة 33.3%.

## التسهيلات الائتمانية حسب الجهة الممنوحة



بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الوافدة للقطاع الخاص ما يقارب 970 مليون دولار، محققة نمواً بمقدار 161 مليون دولار (20%) مقارنة مع العام 2008، وقد نال العملاء المقيمون 86.9% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص لدى المصارف الوافدة. بينما بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام ما يقارب 400 مليون دولار، محققة نمواً بمقدار 163.8 مليون دولار (70.7%) مقارنة مع العام 2008، وقد نالت السلطة الوطنية الفلسطينية 97.7% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع العام لدى المصارف الوافدة.

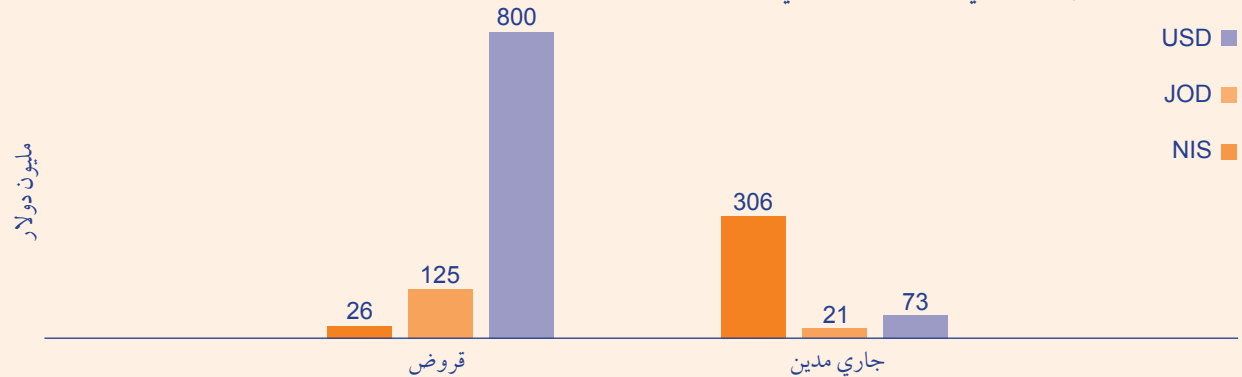
## التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية



بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية نهاية العام 2009 ما يقارب 1.35 مليار دولار، ومحققة نمواً بمقدار 349.4 مليون دولار (36%) مقارنة مع العام 2008، فيما بلغت التسهيلات الممنوحة لقطاع غزة ما يقارب 50 مليون دولار، مسجلة انخفاضاً بمقدار 24 مليون دولار (38.7%) مقارنة مع العام 2008.

## التسهيلات الائتمانية حسب النوع والعملة

بلغت القروض الممنوحة من المصارف الوافدة نهاية العام 2009 ما يقارب المليار دولار (71%) من الإجمالي، محققة نمواً بمقدار 368.6 مليون دولار (62.9%) خلال العام 2009، وقد شكلت منها عملة الدولار الأمريكي النسبة الأعلى والتي بلغت (80%). فيما بلغت قيمة الجاري مدين 404 مليون دولار (29%)، مسجلة تراجعاً بمقدار 43.3 مليون دولار (9.7%) خلال العام 2009، وقد شكلت منها عملة الشيكل الإسرائيلي النسبة الأعلى والتي بلغت (75.8%).





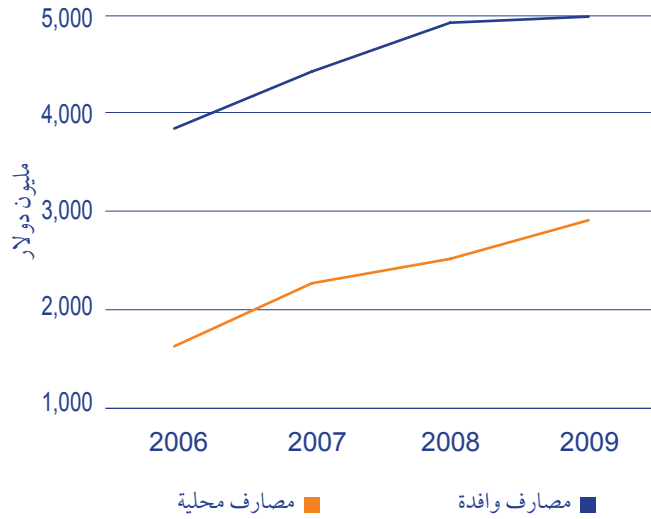
## مقارنة (محلية - وافدة)



- صافي الموجودات: 36.8% للمصارف المحلية و 63.2% للمصارف الوافدة.
- حقوق الملكية: 42.2% للمصارف المحلية و 57.8% للمصارف الوافدة.
- ودائع العملاء: 33.6% للمصارف المحلية و 66.4% للمصارف الوافدة.
- التسهيلات الائتمانية: 39.2% للمصارف المحلية و 60.8% للمصارف وافدة.
- التسهيلات / ودائع العملاء: 41.7% للمصارف المحلية و 33.3% للمصارف الوافدة.

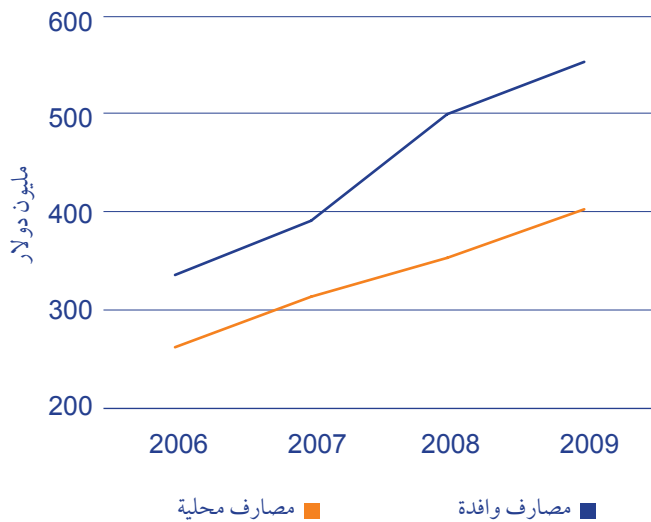


## الموجودات



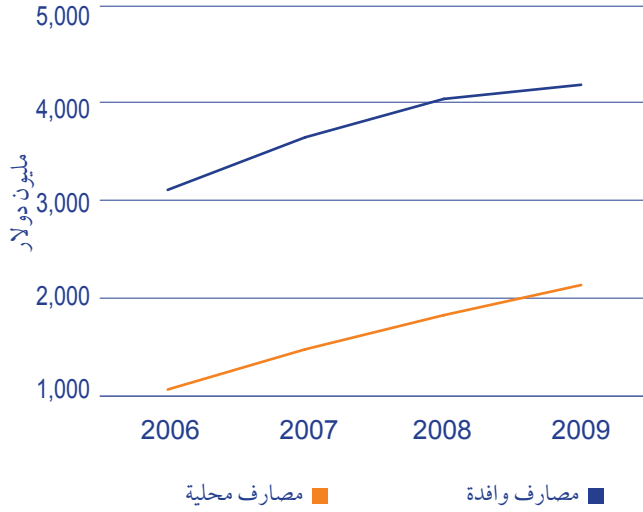
بلغ حجم صافي موجودات المصارف المحلية 2.9 مليار دولار مشكّلة ما نسبته (36.8%) من مجموع صافي موجودات الجهاز المصرفي نهاية العام 2009، مقابل 5 مليار دولار (63.2%) للمصارف الوافدة. وقد ساهم النمو في صافي موجودات المصارف المحلية بـ 83.6% من إجمالي النمو في صافي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام 2009.

## حقوق الملكية



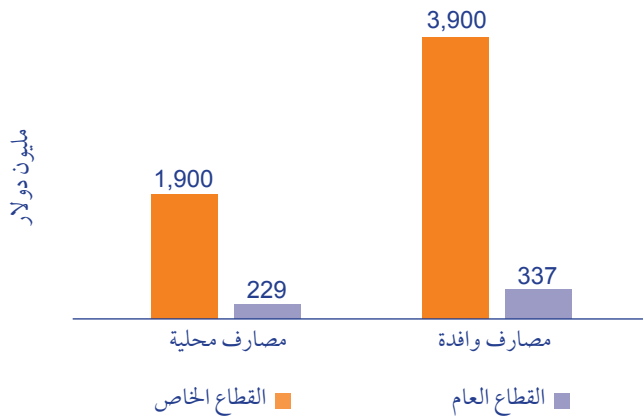
بلغ حجم إجمالي حقوق الملكية لدى المصارف المحلية 404 مليون دولار لتشكل 42.2% من إجمالي حقوق الملكية لدى القطاع المصرفي، بينما بلغت لدى المصارف الوافدة 554.6 مليون دولار لتشكل 57.8% من الإجمالي نهاية العام 2009، مقارنة بما كانت عليه نهاية العام 2008 حيث شكلت حصة المصارف المحلية 41.4% من إجمالي حقوق الملكية مقابل 58.6% للمصارف الوافدة.

## الاتجاه العام لودائع العملاء



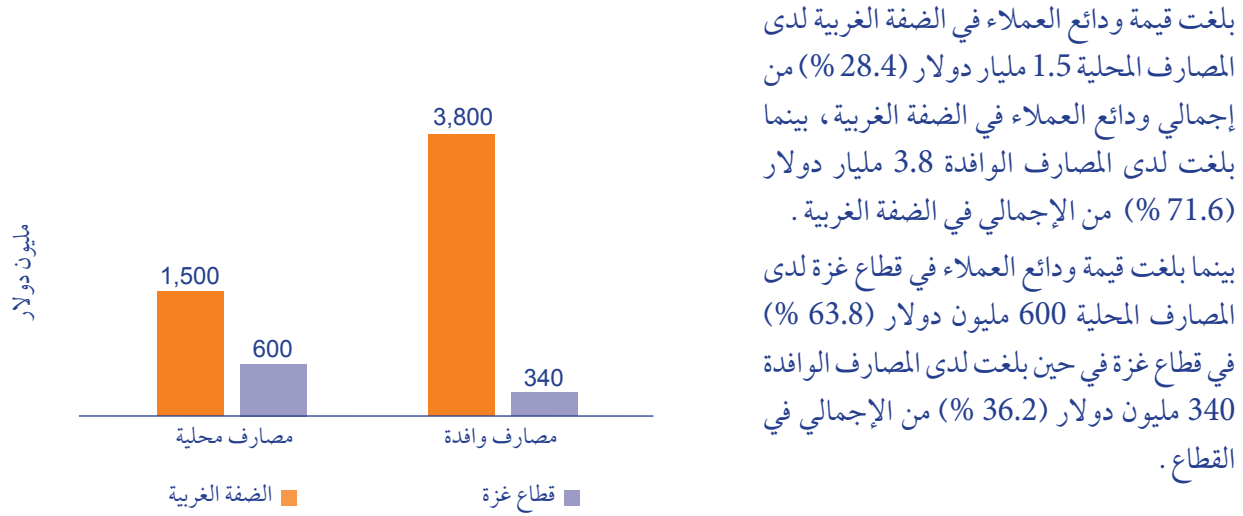
بلغ حجم ودائع العملاء لدى المصارف المحلية 2.1 مليار دولار نهاية العام 2009 لتشكّل 33.6% من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي الفلسطيني، بينما بلغ حجمها لدى المصارف الوافدة 4.2 مليار دولار لتشكّل 66.4% من الإجمالي، وقد ساهم النمو في إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف المحلية بـ 67.7% من إجمالي النمو في ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي الفلسطيني.

## ودائع العملاء حسب الجهة المودعة



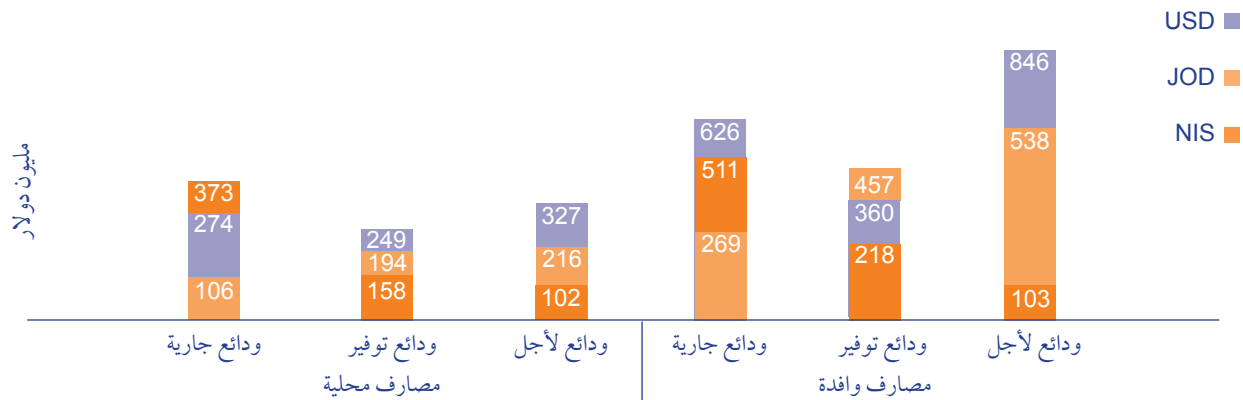
نالت المصارف المحلية 33% من إجمالي ودائع القطاع الخاص فيما نالت المصارف الوافدة 67% منها نهاية العام 2009، مقابل 31% و 69% على الترتيب نهاية العام 2008. ونالت المصارف المحلية 40.6% من إجمالي ودائع القطاع العام فيما نالت المصارف الوافدة 59.4% منها نهاية العام 2009، مقابل 30.3% و 69.7% على الترتيب نهاية العام 2008.

## ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية

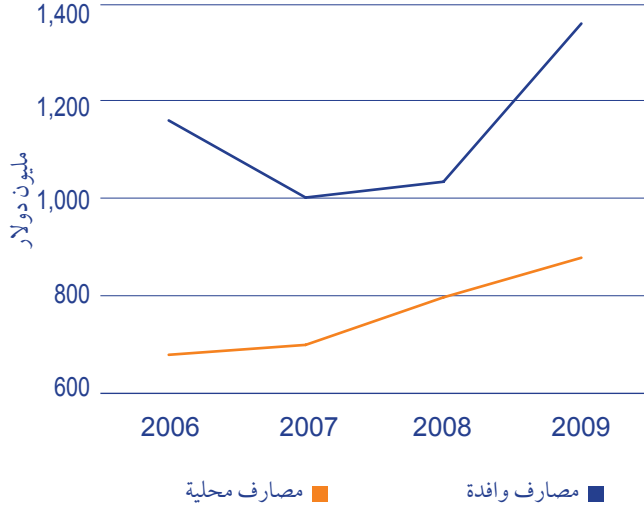


## ودائع العملاء حسب النوع والعملة

نالت المصارف المحلية 34.8% من الودائع الجارية، و 36.7% من ودائع التوفير، و 29.6% من الودائع لأجل، مقابل 65.2% و 63.3% و 70.4% على الترتيب للمصارف الوافدة. ونالت عملة الدولار الأمريكي حصة الأسد في كل من ودائع التوفير والودائع لأجل لدى المصارف المحلية، مقابل عملة الشيكل الإسرائيلي في الودائع الجارية. كما ونالت عملة الدولار الأمريكي حصة الأسد في كل من الودائع لأجل والودائع الجارية لدى المصارف الوافدة، مقابل عملة الدينار الأردني في ودائع التوفير.

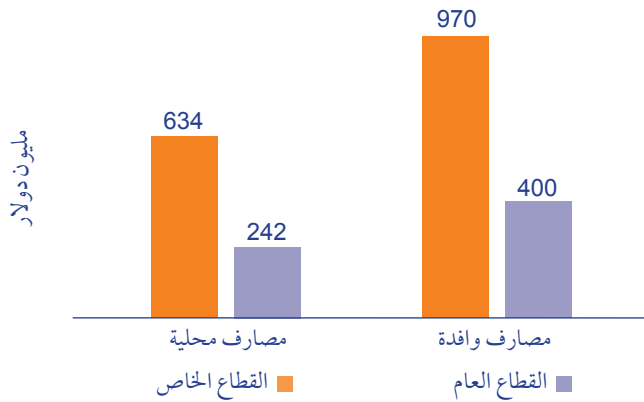


## الاتجاه العام للتسهيلات الائتمانية



بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف المحلية 876 مليون دولار مشكلة 39.2% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي، في حين بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الوافدة 1.4 مليار دولار مشكلة 60.8% من الإجمالي. وبالنظر إلى نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء نجد أنها بلغت لدى المصارف المحلية 41.7%، في حين بلغت 33.3% لدى المصارف الوافدة.

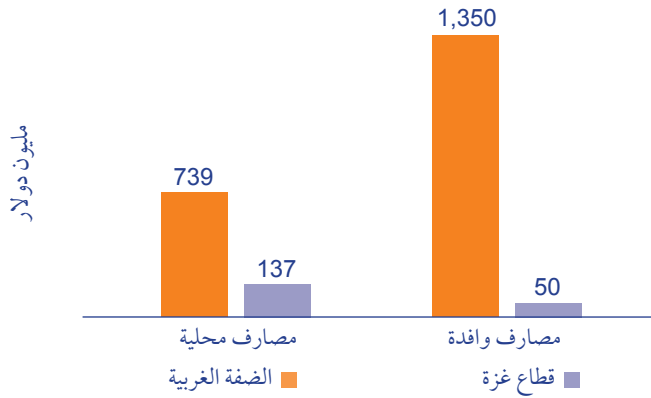
## التسهيلات الائتمانية حسب الجهة الممنوحة



بلغت قيمة إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص 1.6 مليار دولار، شكلت منها التسهيلات الممنوحة من المصارف المحلية ما نسبته 39.7% مقابل ما نسبته 60.3% من المصارف الوافدة. أما القطاع العام فقد بلغت إجمالي التسهيلات الممنوحة له 642 مليون دولار، شكلت منها التسهيلات الممنوحة من المصارف المحلية 37.9% مقابل 62.1% من المصارف الوافدة.

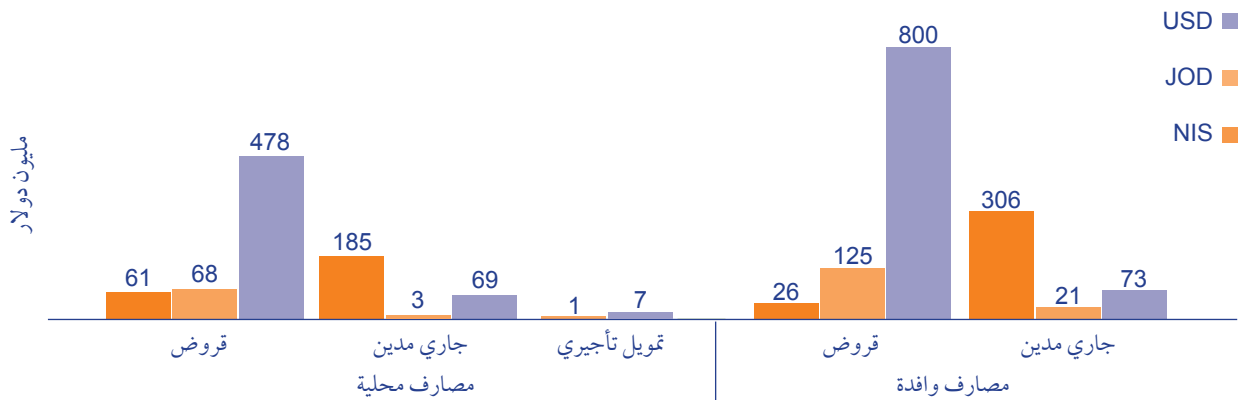
## التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية

بلغت قيمة إجمالي التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية 2 مليار دولار، شكلت منها التسهيلات الممنوحة من المصارف المحلية ما نسبته 35.4%، مقابل 64.6% من المصارف الوافدة. في حين بلغت التسهيلات الممنوحة لقطاع غزة 187 مليون دولار شكلت منها المصارف المحلية ما نسبته 73% مقابل 27% من المصارف الوافدة.



## التسهيلات الائتمانية حسب النوع والعملة

شكلت القروض الممنوحة من قبل المصارف المحلية 39% من إجمالي القروض، بينما شكلت في المصارف الوافدة 61% منها، وقد شكلت عملة الدولار الأمريكي النسبة الأعلى في كل منهما بما نسبته 79% و84% على الترتيب. أما بالنسبة لحسابات الجاري مدين فقد شكلت في المصارف المحلية 39% من إجمالي الجاري مدين، بينما شكلت في المصارف الوافدة 61% منها، وقد شكلت عملة الشيك الإسرائيلي النسبة الأعلى في كل منهما بما نسبته 71% و76% على الترتيب.

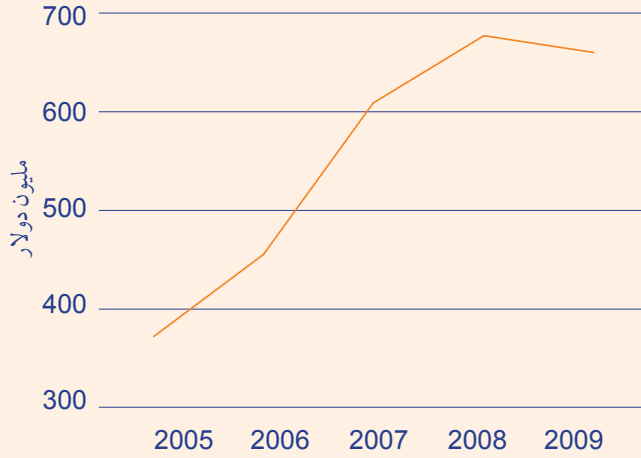




- صافي الموجودات: انخفاض بـ 2.6٪ إلى 659 مليون دولار.
- حقوق الملكية: ارتفاع بـ 21٪ إلى 98 مليون دولار.
- إجمالي الودائع: انخفاض بـ 3.3٪ إلى 543 مليون دولار.
- وديع العملاء: ارتفاع بـ 2.7٪ إلى 533 مليون دولار.
- التمويلات المباشرة: انخفاض بـ 6.8٪ إلى 202 مليون دولار.

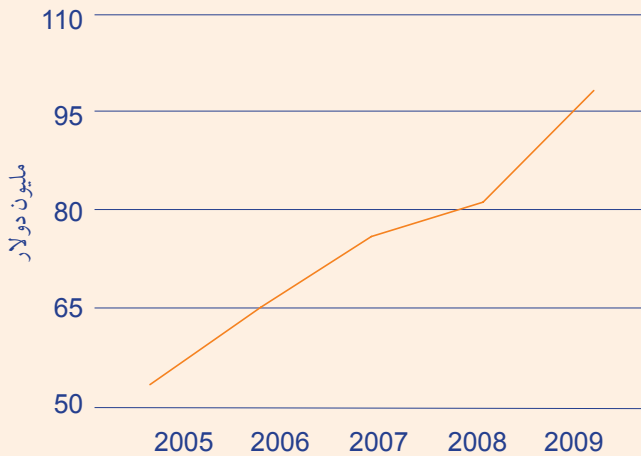


## الموجودات



بلغ حجم صافي موجودات المصارف الإسلامية نهاية العام 2009 ما يقارب 658.8 مليون دولار منخفضة بمقدار 17.5 مليون دولار مقارنة بنهاية العام 2008، وقد انخفضت نسبة موجودات المصارف الإسلامية من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي الفلسطيني لتشكّل 8.4 % مقارنة بـ 9.1 % نهاية العام 2008 كنتيجة لانخفاض قيمة موجودات المصارف الإسلامية بنسبة 3 % وارتفاع قيمة موجودات الجهاز المصرفي بنسبة 6 %.

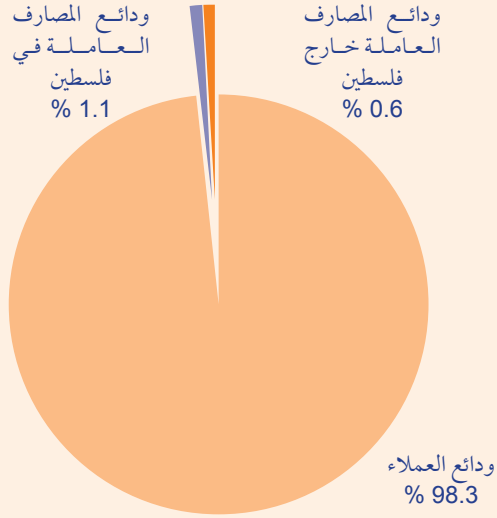
## حقوق الملكية



بلغ حجم إجمالي حقوق ملكية المصارف الإسلامية نهاية العام 2009 ما يقارب 98 مليون دولار، مرتفعاً بمقدار 17 مليون دولار (21 %) خلال العام، وقد ارتفعت نسبتها من إجمالي حقوق الملكية في الجهاز المصرفي إلى 10.2 % مقارنة بـ 9.5 % نهاية العام 2008، وذلك لارتفاع قيمة حقوق الملكية للمصارف الإسلامية بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع إجمالي حقوق الملكية في الجهاز المصرفي والتي بلغت 13.5 %.

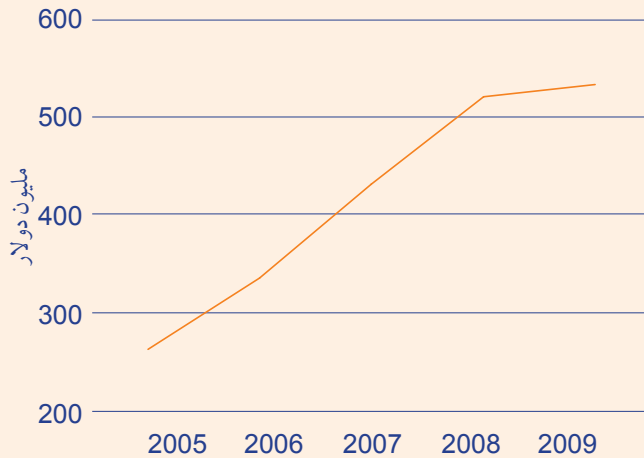


## الودائع حسب الجهة المودعة



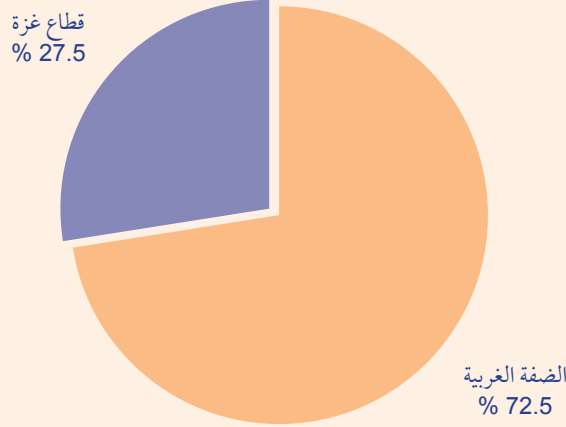
بلغ إجمالي الودائع لدى المصارف الإسلامية نهاية العام 2009 ما يقارب 542.6 مليون دولار، شكلت منها وداائع العملاء ما نسبته 98.3% مقارنة بـ 92.6% نهاية العام 2008، فيما شكلت وداائع المصارف العاملة في فلسطين 1.1% منها مقارنة بـ 7% نهاية العام 2008، أما وداائع المصارف العاملة خارج فلسطين فلم تتجاوز نسبتها 0.6% من الإجمالي، فيما لم تسجل وداائع سلطة النقد الفلسطينية أية قيمة تذكر لدى المصارف الإسلامية خلال العام.

## الاتجاه العام لودائع العملاء



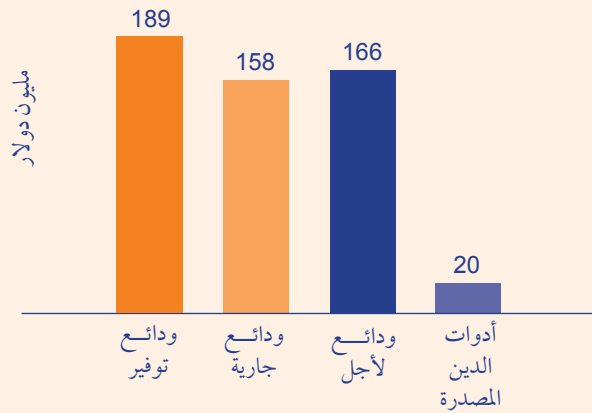
بلغ حجم وداائع العملاء لدى المصارف الإسلامية في فلسطين 533 مليون دولار مقارنة بـ 520 مليون دولار نهاية العام 2008، محققة نمواً بنسبة (2.7%)، وقد انخفضت نسبتها من إجمالي وداائع العملاء لدى الجهاز المصرفي إلى 8.5% مقارنة بـ 8.9% نهاية العام 2008، وذلك لارتفاع حجم وداائع العملاء لديها بنسبة أقل من نسبة ارتفاع إجمالي حجم وداائع العملاء لدى الجهاز المصرفي والتي بلغت 7.7%.

## ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية



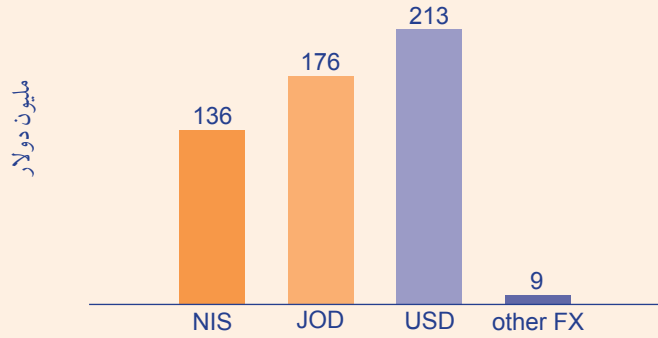
شكلت ودايع العملاء في الضفة الغربية ما يقارب ثلاثة أضعاف ودايع العملاء في قطاع غزة، إذ بلغت في الضفة الغربية 387 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 6.3% خلال العام 2009 لتشكّل 72.5% من الإجمالي، في حين بلغت في قطاع غزة 147 مليون دولار، منخفضة بنسبة 5.7% عن العام 2008 لتشكّل 27.5% من الإجمالي.

## ودائع العملاء حسب النوع



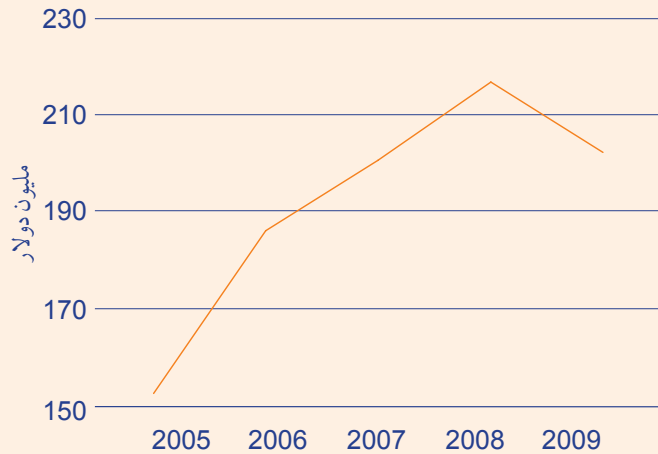
نالت ودايع التوفير الحصة الأكبر من إجمالي ودايع العملاء لدى المصارف الإسلامية، إذ شكلت ما قيمته 189 مليون دولار (35%)، فيما بلغت الودائع لأجل 166 مليون دولار (31%) منها، فيما بلغت الودائع الجارية 158 مليون دولار (30%) منها، بينما لم تتجاوز حصة أدوات الدين المصدرة ما قيمته 20 مليون دولار (4%) منها.

## ودائع العملاء حسب العملة



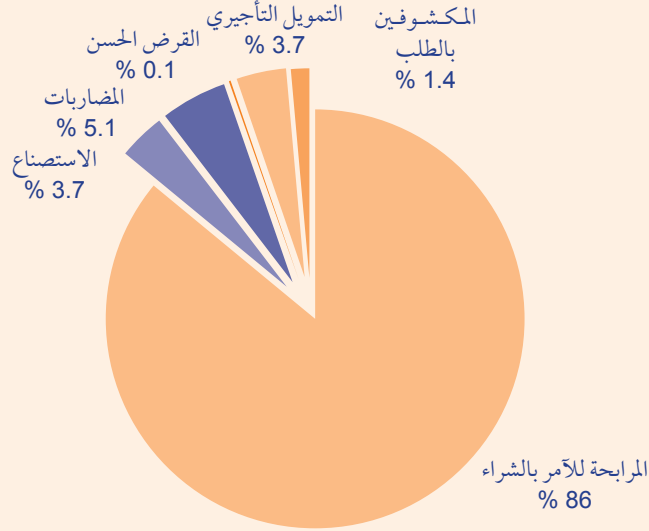
بلغت ودايع العملاء بعملة الدولار الأمريكي ما قيمته 213 مليون دولار (40%)، شكلت منها الودائع لأجل ما نسبته 42%، بينما بلغت ودايع العملاء بعملة الدينار الأردني ما قيمته 176 مليون دولار (33%)، شكلت منها ودايع التوفير ما نسبته 44%، أما ودايع العملاء بعملة الشيكل الإسرائيلي فقد بلغت ما قيمته 136 مليون دولار (25%)، شكلت منها الودائع الجارية ما نسبته 57%.

## التمويلات المباشرة



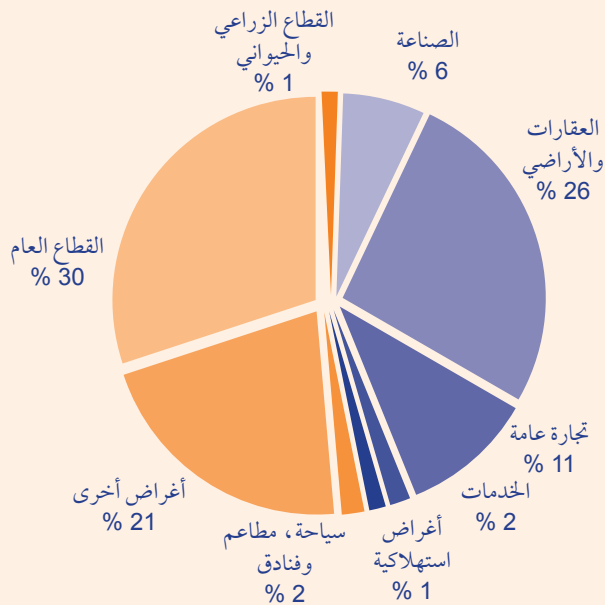
بلغت قيمة التمويلات المباشرة لدى المصارف الإسلامية 202 مليون دولار، منخفضة بمقدار 15 مليون دولار خلال العام 2009، وقد شكلت 9.1% من إجمالي تسهيلات الجهاز المصرفي، وذلك لارتفاع إجمالي حجم التسهيلات في الجهاز المصرفي بنسبة 22.3% وانخفاض حجمها في المصارف الإسلامية بنسبة 6.8%، كما وشكلت التمويلات المباشرة من إجمالي ودايع العملاء لدى المصارف الإسلامية 37.9%.

## التمويلات حسب صيغ التمويل



بلغت التمويلات الممنوحة على شكل ذمم البيوع الآجلة (المرابحة للأمر بالشراء) ما يقارب 174 مليون دولار (86%) من إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية، فيما بلغت التمويلات الممنوحة على شكل مضاربات ما يقارب 10 مليون دولار (5.1%) منها، فيما تتقارب قيمة التمويلات الممنوحة على شكل تمويل تأجيري وذمم البيوع الآجلة (الاستصناع) لتبلغ كل منهما ما يقارب 7.5 مليون دولار (3.7%).

## التمويلات حسب القطاعات الاقتصادية



بلغت التمويلات المباشرة الممنوحة للقطاع الخاص ما يقارب 141 مليون دولار (70%) من إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية، حيث نال قطاع العقارات والأراضي النسبة الأعلى منها والتي بلغت 53 مليون دولار مقارنة بـ 68 مليون دولار نهاية العام 2008، في حين نال قطاع التجارة العامة ما يقارب 21 مليون دولار مقارنة بـ 34 مليون دولار نهاية العام 2008.

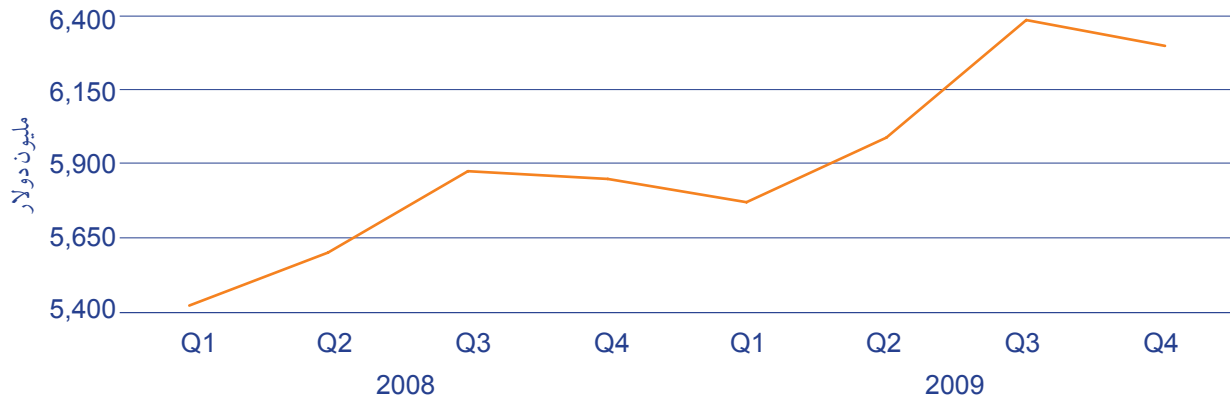


- إجمالي ودائع العملاء: ارتفاع بـ 8 ٪ إلى 6.3 مليار دولار.
- الودائع الجارية: ارتفاع بـ 11 ٪ إلى 2.3 مليار دولار، لتشكّل 36 ٪ من الإجمالي.
- ودائع القطاع الخاص: ارتفاع بـ 9 ٪ إلى 5.7 مليار دولار، لتشكّل 91 ٪ من الإجمالي.
- الدولار الأمريكي: ارتفاع بـ 3.7 ٪ إلى 2.7 مليار دولار، لتشكّل 43 ٪ من الإجمالي.
- لدى المصارف الوافدة: ما يقارب 4.2 مليار دولار، لتشكّل 66.4 ٪ من الإجمالي.



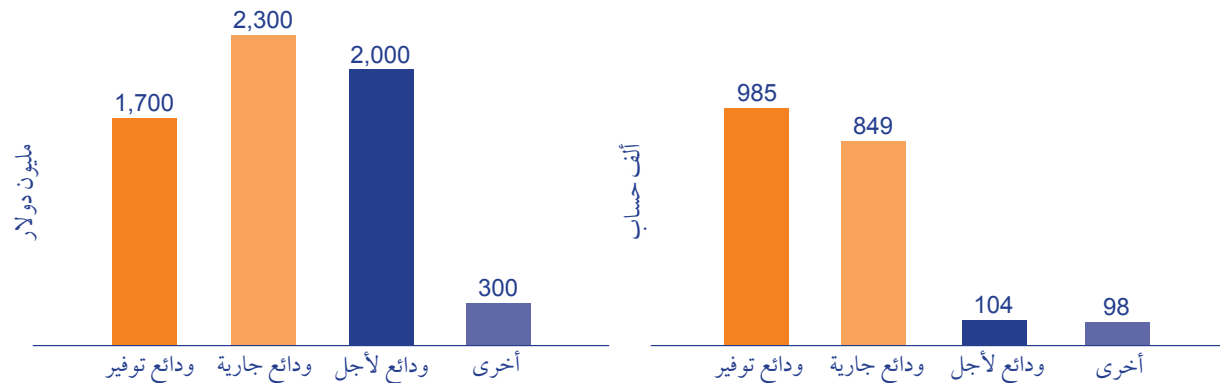
## الاتجاه العام لودائع العملاء

بلغ إجمالي عدد حسابات وودائع العملاء نهاية العام 2009 ما يقارب 2 مليون حساب بقيمة 6.3 مليار دولار، إذ سجلت نمواً بـ 450 مليون دولار (8%) خلال العام، ورغم أنها سجلت انخفاضاً بـ 91 مليون دولار (1.4%) خلال الربع الرابع من العام، إلا أن أهميتها النسبية من صافي المطلوبات ما زالت في نمو مستمر إذ شكلت ما يقارب 80% منها.

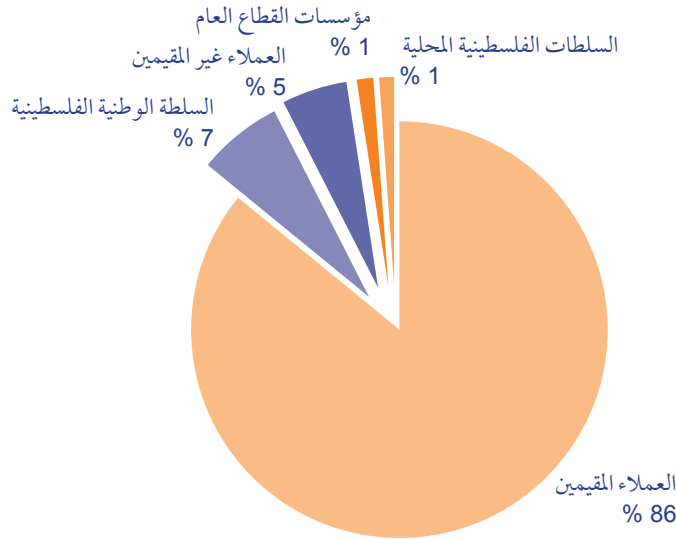


## ودائع العملاء حسب النوع

بلغ عدد حسابات وودائع التوفير 985 ألف حساب بقيمة 1.7 مليار دولار، مرتفعة بمقدار 278 مليون دولار خلال العام، في حين بلغ عدد حسابات الودائع الجارية 849 ألف حساب بقيمة 2.3 مليار دولار، مرتفعة بمقدار 225 مليون دولار خلال العام، أما حسابات الودائع لأجل فقد بلغ عددها 104 ألف حساب بقيمة 2 مليار دولار، منخفضة بمقدار 342 مليون دولار خلال العام، فيما بلغ عدد الحسابات الأخرى 98 ألف حساب بقيمة 300 مليون دولار.

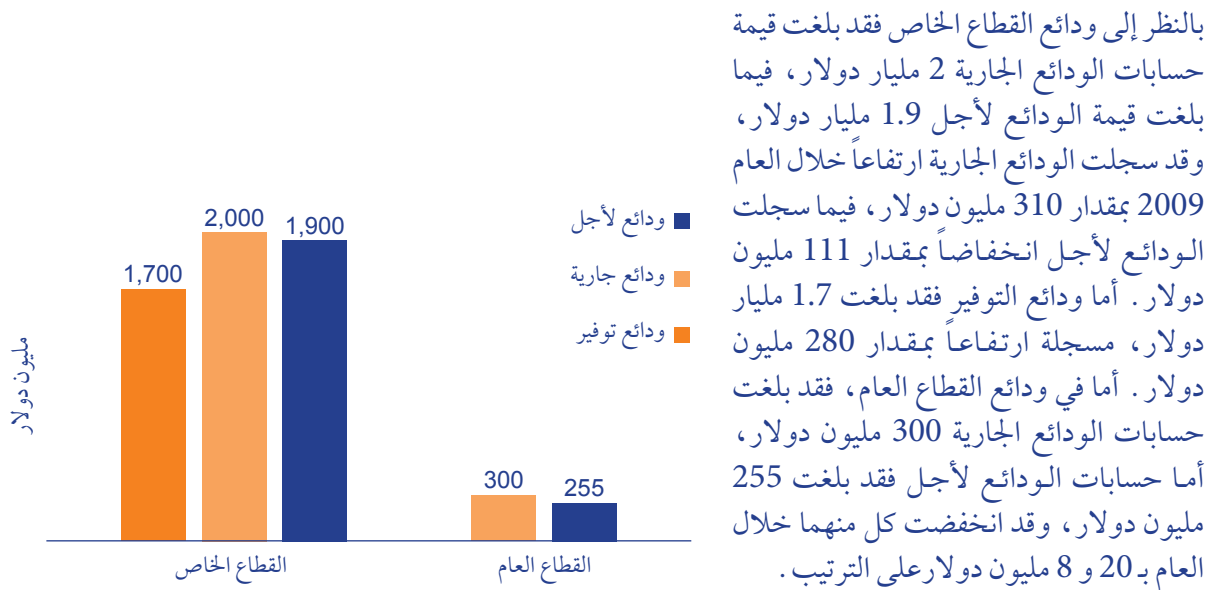


## ودائع العملاء حسب الجهة المودعة



بلغت وداائع القطاع الخاص نهاية العام 2009 حوالي 5.73 مليار دولار، إذ ارتفعت بمقدار 477 مليون دولار (9%) خلال العام، وذلك لارتفاع وداائع العملاء المقيمين بـ 290 مليون دولار، وارتفاع وداائع العملاء غير المقيمين بـ 187 مليون دولار. أما وداائع القطاع العام فقد بلغت حوالي 570 مليون دولار، إذ انخفضت بـ 29 مليون دولار (4.9%) خلال العام، بسبب انخفاض وداائع السلطة الوطنية الفلسطينية بـ 55 مليون دولار وارتفاع وداائع الجهات الأخرى بـ 26 مليون دولار.

## ودائع العملاء حسب النوع والجهة المودعة



بالنظر إلى وداائع القطاع الخاص فقد بلغت قيمة حسابات الودائع الجارية 2 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الودائع لأجل 1.9 مليار دولار، وقد سجلت الودائع الجارية ارتفاعاً خلال العام 2009 بمقدار 310 مليون دولار، فيما سجلت الودائع لأجل انخفاضاً بمقدار 111 مليون دولار. أما وداائع التوفير فقد بلغت 1.7 مليار دولار، مسجلة ارتفاعاً بمقدار 280 مليون دولار. أما في وداائع القطاع العام، فقد بلغت حسابات الودائع الجارية 300 مليون دولار، أما حسابات الودائع لأجل فقد بلغت 255 مليون دولار، وقد انخفضت كل منهما خلال العام بـ 20 و 8 مليون دولار على الترتيب.

## ودائع العملاء حسب النوع والعملة

أشارت الدراسة إلى ميل العملاء نحو الإيداع في حسابات التوفير وبالأخص بعملة الدينار الأردني والتي تصدرت القائمة بعدد الحسابات الذي بلغ 452 ألف حساب وقيمتها التي بلغت 650 مليون دولار، تلتها حسابات الودائع الجارية والتي يميل فيها العملاء إلى الإيداع بعملة الشيكل الإسرائيلي من حيث عدد الحسابات الذي بلغ 483 ألف حساب، فيما تقاربت قيمتها لكل من عملة الشيكل الإسرائيلي والدولار الأمريكي بحوالي 868 مليون دولار. أما في حسابات الودائع لأجل فيميل العملاء إلى الإيداع بعملة الدولار الأمريكي، بعدد الحسابات الذي بلغ 38 ألف حساب وقيمتها التي تجاوزت المليار دولار.

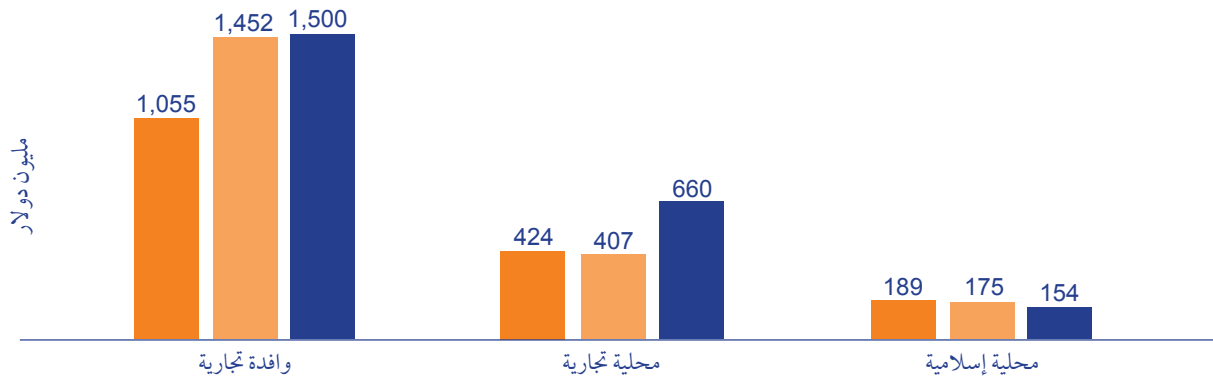
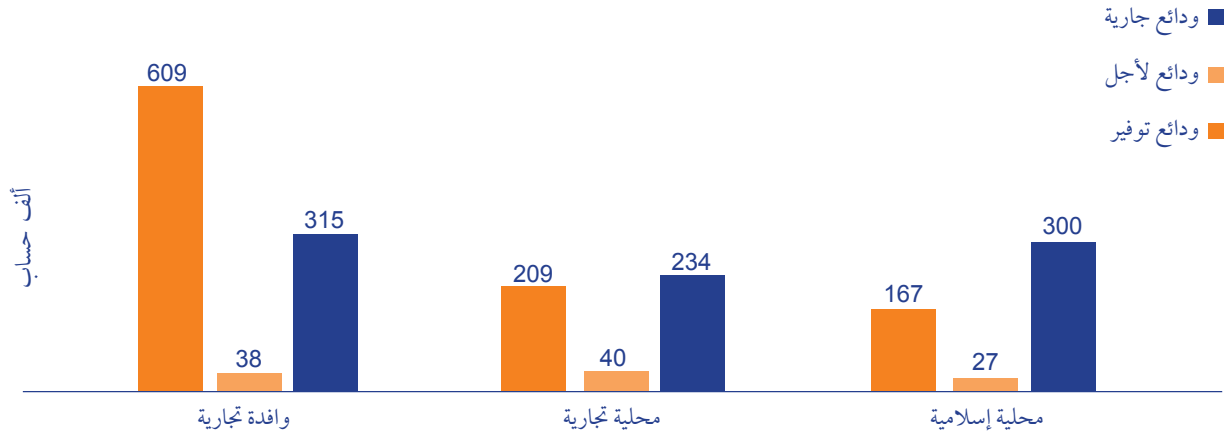




## ودائع العملاء حسب نوع وتسجيل البنك

بلغ عدد حسابات وودائع العملاء لدى البنوك الوافدة ما يقارب المليون حساب (49%) بقيمة تجاوزت 4 مليار دولار (66.4%)، بينما بلغ عدد حسابات وودائع العملاء لدى البنوك المحلية التجارية 526 ألف حساب (26%) بقيمة 1.6 مليار دولار (25.2%)، أما البنوك الإسلامية فقد بلغ عدد حسابات وودائع العملاء لديها 508 ألف حساب (25%) بقيمة 533 مليون دولار (8.4%). وقد شكلت حسابات الودائع الجارية أعلى نسبة من حيث العدد لدى البنوك المحلية التجارية والإسلامية، إذ بلغ عددها 234 ألف و300 ألف حساب على الترتيب، فيما شكلت حسابات التوفير أعلى نسبة لدى البنوك الوافدة إذ بلغ عددها 609 ألف حساب. أما من حيث القيمة فقد شكلت حسابات الودائع الجارية النسبة الأعلى في البنوك المحلية التجارية والبنوك الوافدة التجارية، بقيمة 660 مليون دولار و1.5 مليار دولار على الترتيب، أما في البنوك الإسلامية فقد شكلت وودائع التوفير النسبة الأعلى بقيمة 189 مليون دولار.

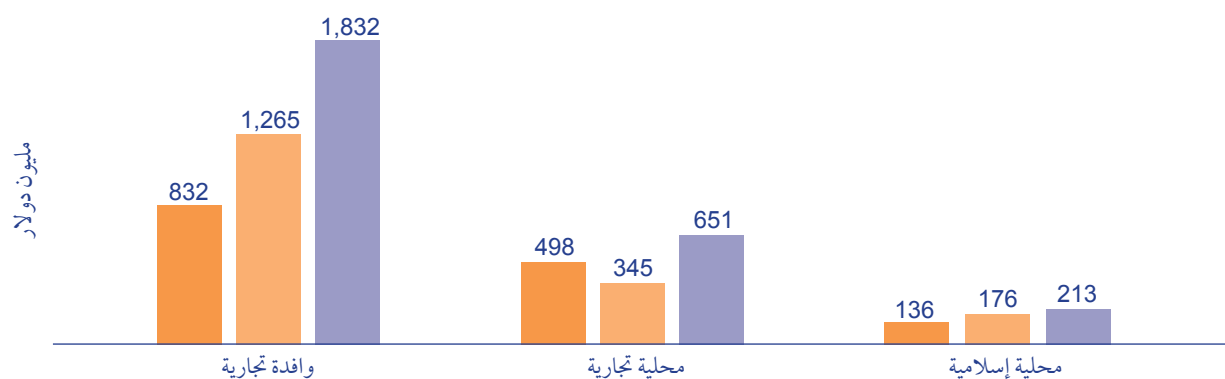
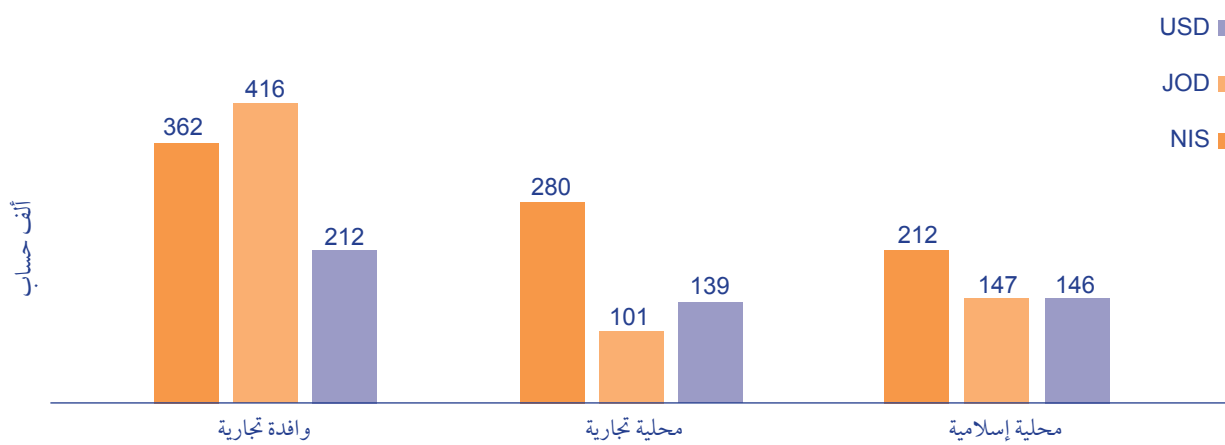
### ودائع العملاء



## ودائع العملاء حسب نوع وتسجيل البنك والعملية

تصدرت عملة الشيكل الإسرائيلي أعلى عدد لحسابات وودائع العملاء في كل من البنوك المحلية التجارية والإسلامية، إذ شكلت منها 53.2% و 41.7% على الترتيب، بينما تصدرت عملة الدينار الأردني أعلى عدد لحسابات وودائع العملاء لدى البنوك الوافدة، إذ شكلت 41.5% منها.

فيما تصدرت عملة الدولار الأمريكي أعلى قيمة لحسابات وودائع العملاء لدى كافة البنوك العاملة في فلسطين على اختلاف أنواعها، حيث استحوذت على 43.9% لدى البنوك الوافدة و 41.1% لدى البنوك المحلية التجارية و 39.9% لدى البنوك الإسلامية.



## التسهيلات الائتمانية

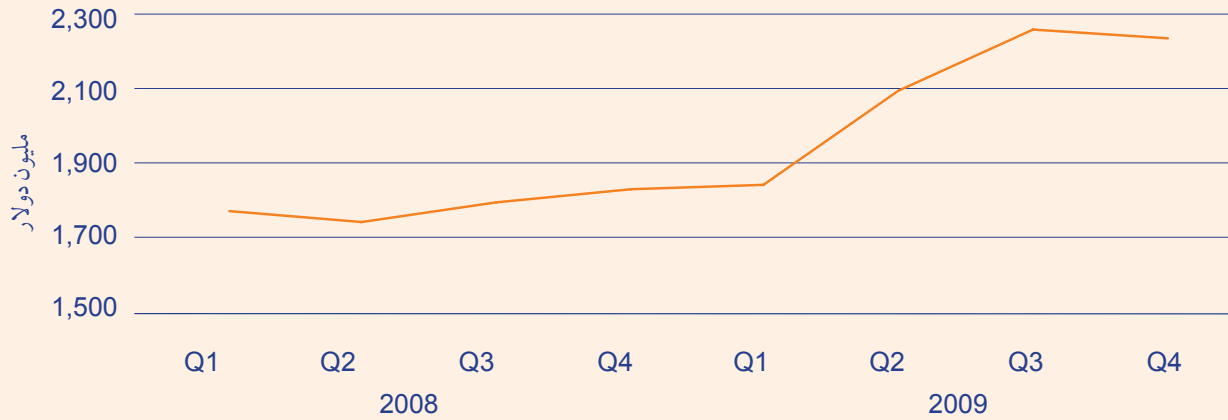


- إجمالي التسهيلات الائتمانية: ارتفاع بـ 22.3 ٪ إلى 2.2 مليار دولار.
- عملة الدولار الأمريكي: ارتفاع بـ 19 ٪ إلى 1.4 مليار دولار.
- الممنوحة للقطاع الخاص: ارتفاع بـ 23.4 ٪ إلى 1.6 مليار دولار.
- السلف والقروض: ما يقارب 1.6 مليار دولار، لتشكل 69 ٪ من الإجمالي.
- المصارف الوافدة: ما يقارب 1.4 مليار دولار، لتشكل 60.8 ٪ من الإجمالي.

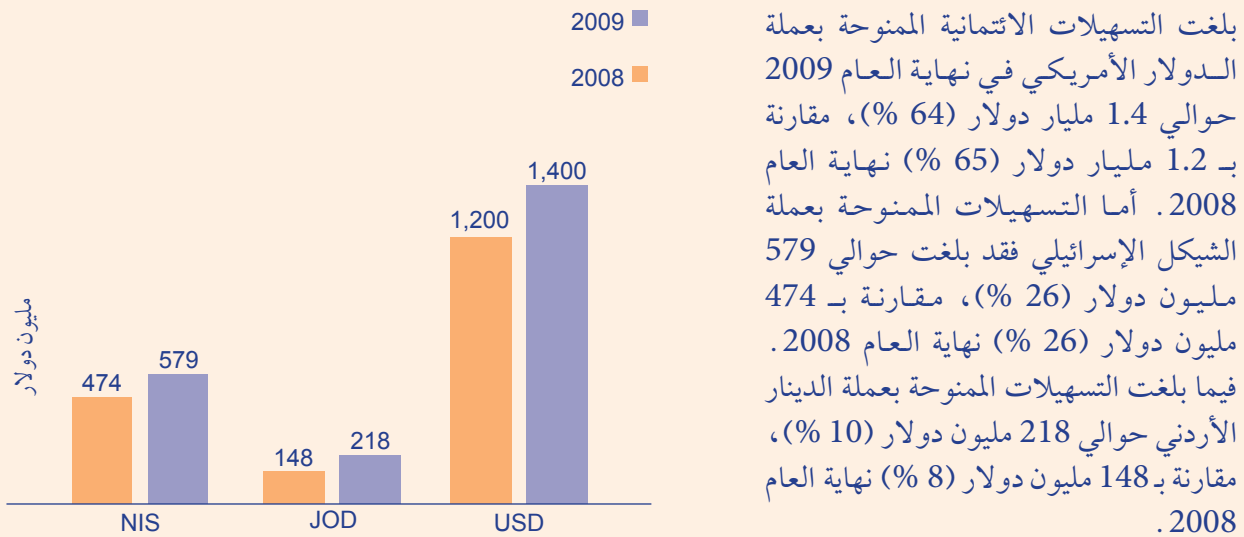


## الاتجاه العام للتسهيلات الائتمانية

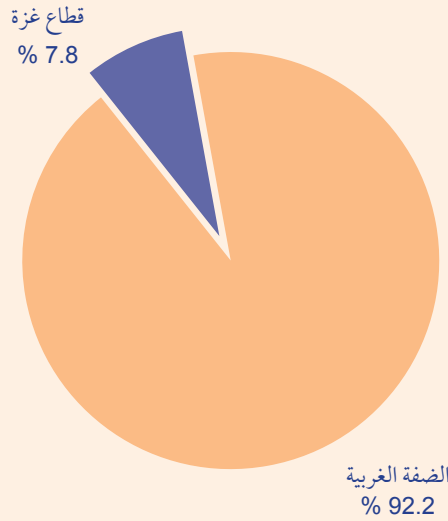
بلغ عدد حسابات التسهيلات الائتمانية الممنوحة نهاية العام 2009 ما يقارب 244 ألف حساب بقيمة 2.2 مليار دولار، والتي انخفضت خلال الربع الرابع من العام بـ 27.5 مليون دولار (1.2%)، فيما ارتفعت بـ 410 مليون دولار (22.3%) مقارنة مع نهاية العام 2008. وقد شكلت ما يقارب 27.5% من صافي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني.



## التسهيلات الائتمانية حسب العملة

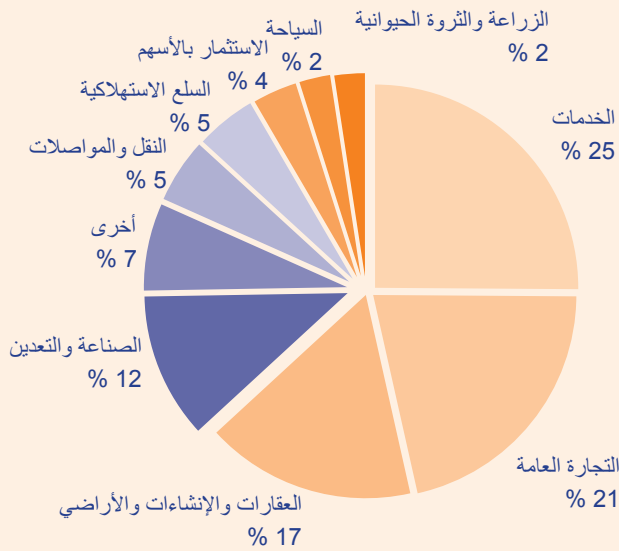


## التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية



بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة في الضفة الغربية 2.06 مليار دولار (92.2%) من الإجمالي، مقارنة بـ 1.6 مليار دولار نهاية العام 2008. فيما بلغت في قطاع غزة 175 مليون دولار (7.8%) من الإجمالي، مقارنة بـ 204 مليون دولار نهاية العام 2008.

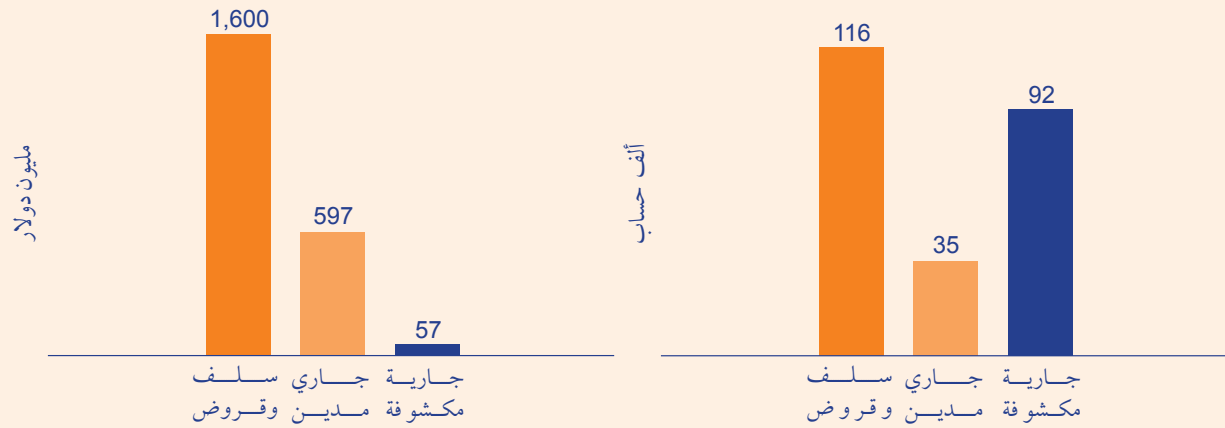
## التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية



حظي قطاع الخدمات بأعلى نسبة من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص نهاية العام 2009، إذ نال ما قيمته 401 مليون دولار (25%)، يليه قطاع التجارة العامة حيث نال 341 مليون دولار (21%)، وحظي قطاع العقارات والإنشاءات والأراضي بما يقارب 266 مليون دولار (17%)، فيما نالت القطاعات الاقتصادية (الصناعة والزراعة والسياحة) 263 مليون دولار (16%).

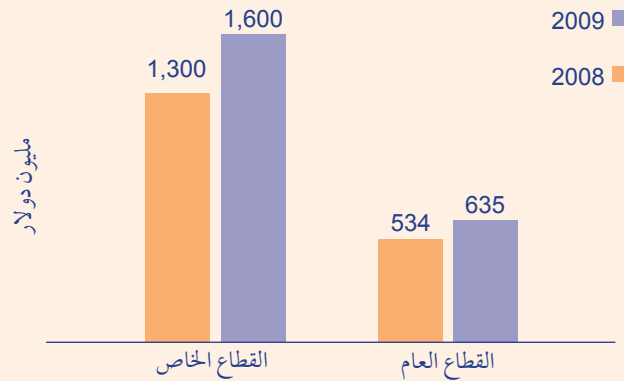
## التسهيلات الائتمانية حسب النوع

شكلت حسابات السلف والقروض النسبة الأعلى من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من حيث العدد والقيمة، إذ بلغ عددها 116 ألف حساب بقيمة 1.6 مليار دولار، في حين بلغ عدد الحسابات الجارية المكشوفة 92 ألف حساب بقيمة 57 مليون دولار، أما حسابات الجاري مدين فقد بلغ عددها 35 ألف حساب بقيمة 597 مليون دولار، فيما لم يتجاوز عدد حسابات الكمبيالات المخصصة والتمويل التأجيري 500 حساب بقيمة 27 مليون دولار.



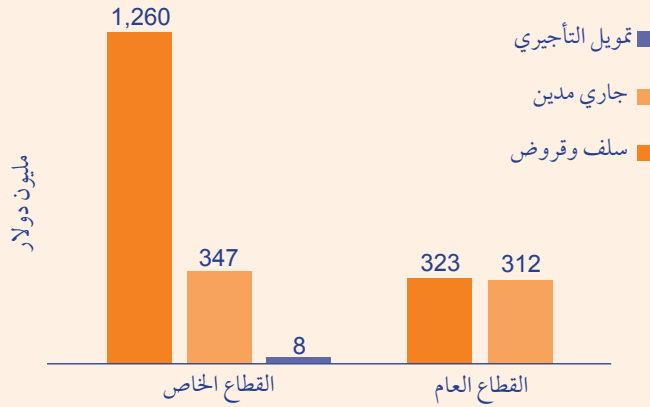
## التسهيلات الائتمانية حسب الجهة الممنوحة

بلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية العام 2009 ما يقارب 1.6 مليار دولار (72%)، مقارنة مع 1.3 مليار دولار (71%) في نهاية العام 2008، بينما بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام 635 مليون دولار (28%) مقارنة مع 534 مليون دولار (29%) في نهاية العام 2008. وقد شكل النمو في حصة القطاع الخاص من إجمالي النمو في التسهيلات 75%، بينما شكل في القطاع العام 25% من إجمالي النمو.



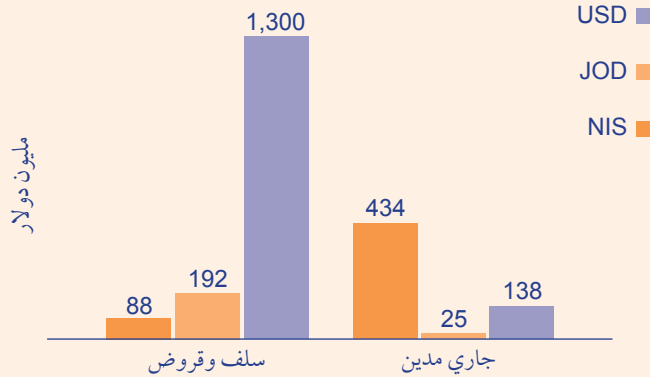
## التسهيلات الائتمانية حسب النوع والجهة الممنوحة

بلغت قيمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص خلال العام 2009 ما يقارب 1.26 مليار دولار (79%) من إجمالي القروض الممنوحة، والتي شكلت 78% من إجمالي تسهيلات القطاع الخاص، فيما بلغت حصته من الجاري مدين 347 مليون دولار (53%)، في حين لم تتجاوز التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص على شكل تمويل تأجيري 8 مليون دولار (0.5%). وقد شكلت القروض الممنوحة للقطاع العام 323 مليون دولار (21%) من إجمالي القروض الممنوحة، وبلغت حصته من الجاري مدين 312 مليون دولار (47%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة على شكل جاري مدين.



## التسهيلات الائتمانية حسب النوع والعملية

بلغت القروض الممنوحة بعملة الدولار الأمريكي 1.3 مليار دولار (82%)، فيما بلغت القروض الممنوحة بعملة الدينار الأردني 192 مليون دولار (12%)، أما القروض الممنوحة بعملة الشيكل الإسرائيلي فقد بلغت 88 مليون دولار (6%). أما بالنسبة للجاري مدين فقد بلغت الحسابات الممنوحة بالشيكل الإسرائيلي 434 مليون دولار (73%)، تلتها عملة الدولار الأمريكي حيث بلغت 138 مليون دولار (21%)، بينما لم تتجاوز عملة الدينار الأردني 25 مليون دولار (4%).

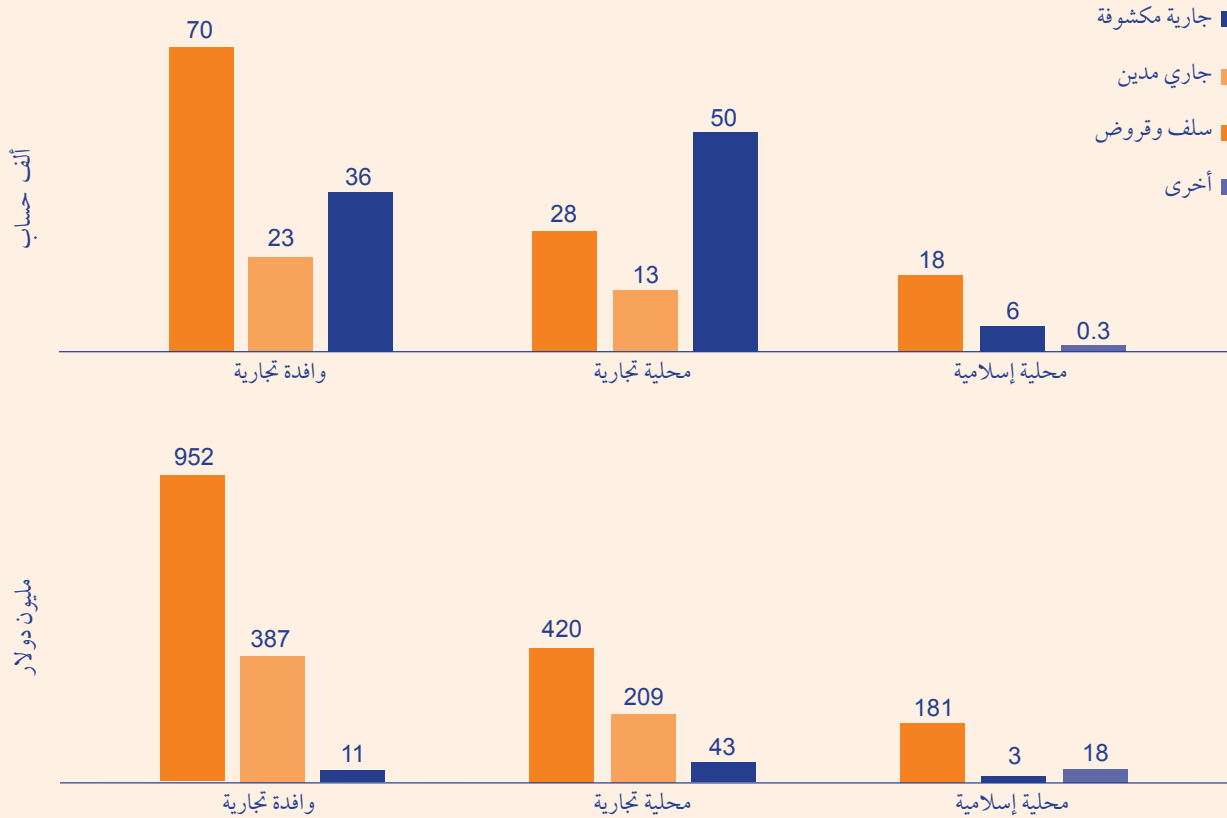


## التسهيلات الائتمانية حسب نوع وتسجيل البنك

بلغ عدد حسابات التسهيلات لدى البنوك الوافدة 129 ألف حساب بقيمة 1.4 مليار دولار، بلغ عدد حسابات السلف والقروض 70 ألف حساب بقيمة 952 مليون دولار، تلتها الحسابات الجارية المكشوفة بعدد 36 ألف حساب بقيمة 11 مليون دولار، أما حسابات الجاري مدين فبلغ عددها 23 ألف حساب بقيمة 387 مليون دولار.

أما البنوك المحلية التجارية فقد بلغ عدد حسابات التسهيلات لديها 91 ألف حساب بقيمة 672 مليون دولار، شكلت منها الحسابات الجارية المكشوفة 50 ألف حساب بقيمة 43 مليون دولار، وحسابات السلف والقروض 28 ألف حساب بقيمة 420 مليون دولار، أما الجاري مدين فقد شكل 13 ألف حساب بقيمة 209 مليون دولار.

بينما منحت البنوك المحلية الإسلامية ما يقارب 24 ألف حساب تسهيل ائتماني بقيمة 202 مليون دولار، شكلت منها حسابات السلف والقروض 18 ألف حساب بقيمة 181 مليون دولار، والحسابات الجارية المكشوفة 6 آلاف حساب بقيمة 3 مليون دولار، فيما لم يتجاوز عدد حسابات التمويل التأجيري والكمبيالات المخصصة 300 حساب بقيمة 18 مليون دولار.





## مقارنة ( الودائع - التسهيلات )

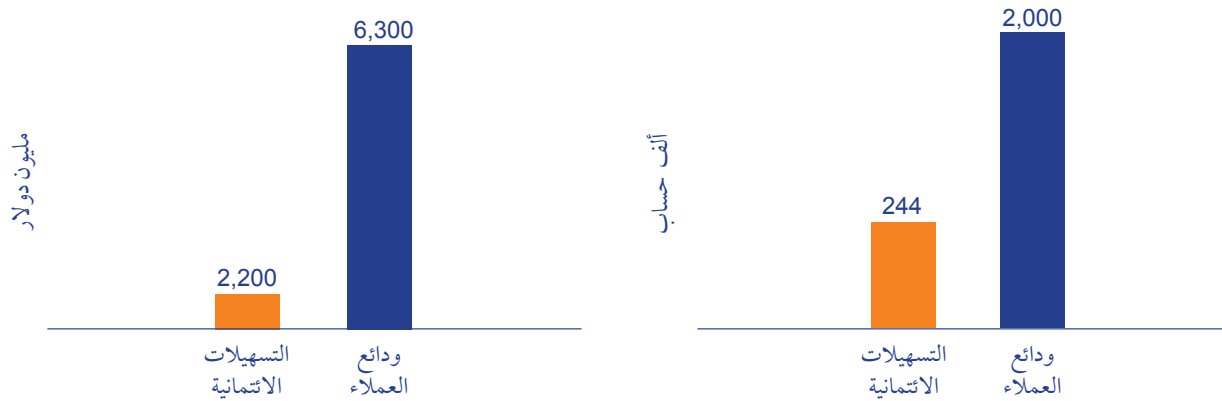


- نسبة التسهيلات الائتمانية إلى وداائع العملاء: ارتفاع إلى 35.5 %.
- عملة الدولار الأمريكي: ارتفاع إلى 52.9 %.
- المصارف المحلية التجارية: ارتفاع إلى 41.7 %.
- القطاع العام: ارتفاع إلى 111 %.
- الضفة الغربية: ارتفاع إلى 38 %.



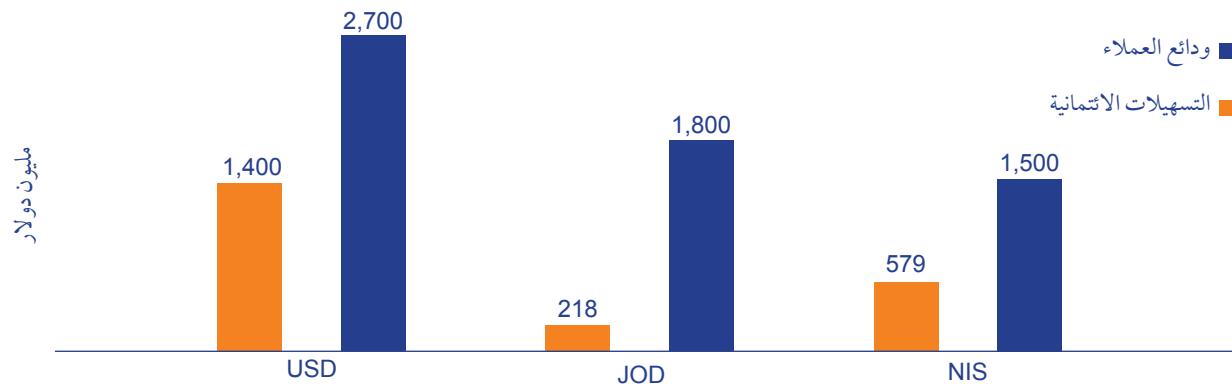
## المقارنة من حيث عدد وقيمة الحسابات

بلغ عدد حسابات التسهيلات الائتمانية 244 ألف حساب بقيمة 2.2 مليار دولار خلال العام 2009، فيما بلغ عدد حسابات وداائع العملاء 2 مليون حساب بقيمة 6.3 مليار دولار. وهذا ما يقودنا إلى أن نسبة عدد حسابات التسهيلات إلى عدد حسابات وداائع العملاء 12 %، أما نسبة قيمة حسابات التسهيلات إلى قيمة حسابات وداائع العملاء 35.5 %.



## المقارنة من حيث العملة

بلغ حجم وداائع العملاء بعملة الدولار الأمريكي 2.7 مليار دولار تم منح 52.9 % منها على شكل تسهيلات ائتمانية والتي بلغت قيمتها 1.4 مليار دولار، بينما بلغ حجم وداائع العملاء بعملة الدينار الأردني 1.8 مليار دولار تم منح 12.1 % منها على شكل تسهيلات ائتمانية وبمقدار 218 مليون دولار، كما بلغت قيمة وداائع العملاء بعملة الشيكل الإسرائيلي 1.5 مليار دولار مقابل 579 مليون دولار على شكل تسهيلات ائتمانية والتي شكلت 38.6 % منها.

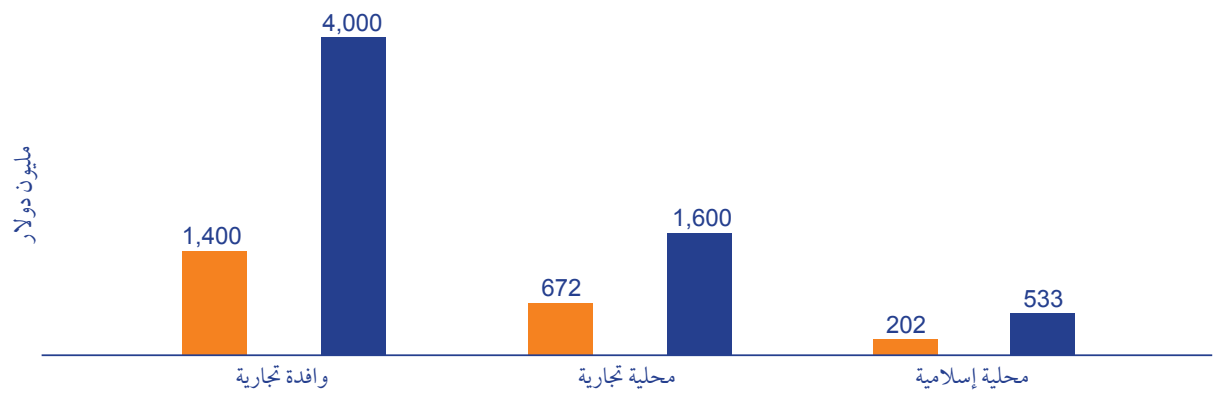
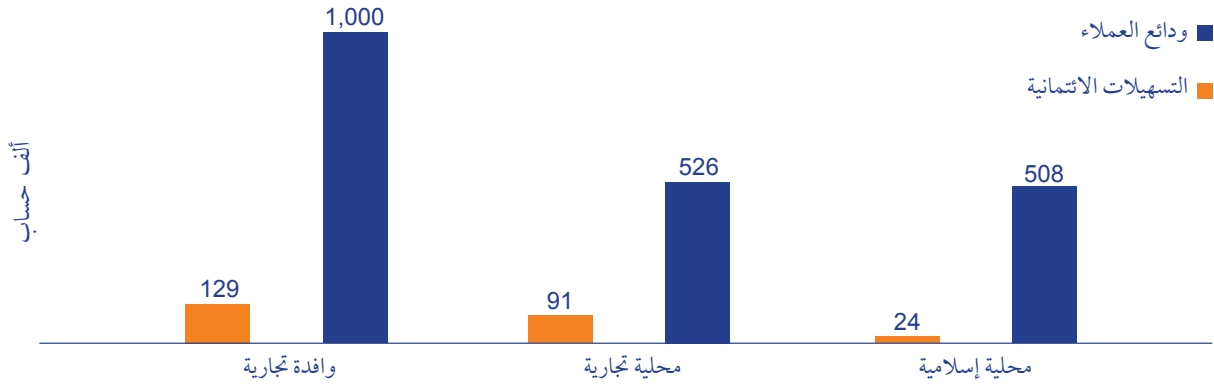


## المقارنة من حيث نوع وتسجيل البنك

بلغ عدد حسابات ودائع العملاء لدى البنوك الوافدة حوالي مليون حساب بقيمة تجاوزت الـ 4 مليار دولار فيما بلغ عدد حسابات التسهيلات لديها 129 ألف حساب بقيمة 1.4 مليار دولار، وبذلك فإن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء لديها 12.9% من حيث العدد و35% من حيث القيمة.

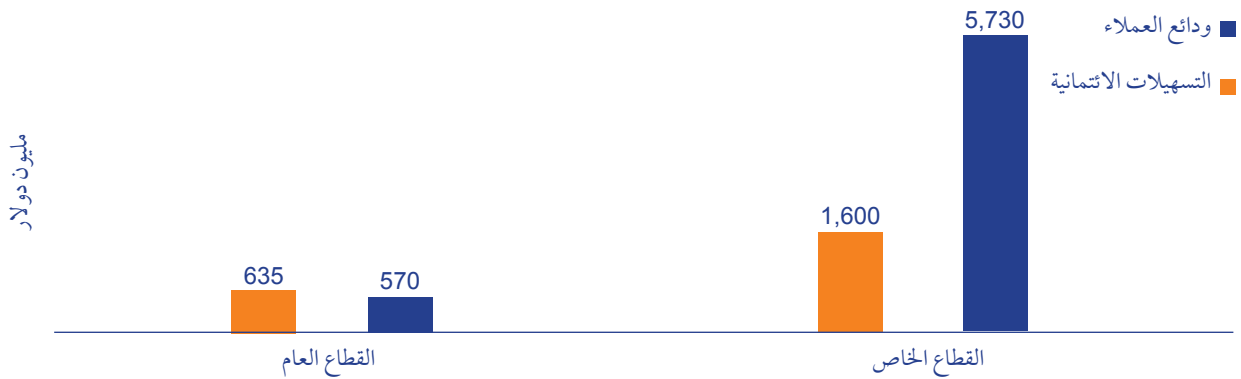
وقد بلغ عدد حسابات ودائع العملاء لدى البنوك المحلية التجارية حوالي 526 ألف حساب بقيمة 1.6 مليار دولار فيما بلغ عدد حسابات التسهيلات لديها 91 ألف حساب بقيمة 672 مليون دولار، وبذلك فإن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء لديها 17.4% من حيث العدد و42% من حيث القيمة.

أما في البنوك الإسلامية فقد بلغ عدد حسابات ودائع العملاء حوالي 508 ألف حساب بقيمة 533 مليون دولار فيما بلغ عدد حسابات التسهيلات لديها 24 ألف حساب بقيمة 202 مليون دولار، وبذلك فإن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء لديها 4.7% من حيث العدد و37.9% من حيث القيمة.



## المقارنة من حيث الجهة المودعة / الجهة الممنوحة

بلغت ودائع عملاء القطاع الخاص ما يقارب 5.73 مليار دولار نهاية العام 2009، فيما بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة له ما يقارب 1.6 مليار دولار، والتي تشكل ما لا يزيد على 28% من قيمة ودائع العملاء الخاصة بالقطاع الخاص. فيما بلغت ودائع عملاء القطاع العام ما يقارب 570 مليون دولار نهاية العام 2009، بينما بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة له ما يقارب 635 مليون دولار، لتشكل بذلك قيمة التسهيلات الائتمانية ما يزيد على 111% من قيمة ودائع العملاء الخاصة بالقطاع العام.



## المقارنة من حيث المنطقة الجغرافية

بلغ حجم ودائع العملاء في الضفة الغربية في نهاية العام 2009 ما يقارب 5.4 مليار دولار، فيما بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة في الضفة الغربية 2.06 مليار دولار، لتشكل بذلك نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ودائع العملاء في الضفة الغربية 38%، بينما بلغ حجم ودائع العملاء في قطاع غزة 900 مليون دولار، فيما بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة 175 مليون دولار، لتشكل بذلك نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ودائع العملاء في قطاع غزة 18.9%.



## ودائع العملاء

نسبة التغير من الإجمالي %	نسبة التغير %	التغير	31/12/2008	31/12/2009	
21.4	3.7	95,943,965	2,600,498,718	2,696,442,683	الدولار
39.0	13.6	174,977,259	1,290,822,069	1,465,799,328	الشيكل
44.2	12.5	198,149,143	1,587,963,118	1,786,112,261	الدينار
-4.6	-5.6	-20,660,512	367,594,896	346,934,384	عملات أخرى
<b>100.0</b>	<b>7.7</b>	<b>448,409,855</b>	<b>5,846,878,801</b>	<b>6,295,288,656</b>	المجموع

## التسهيلات الائتمانية

نسبة التغير من الإجمالي %	نسبة التغير %	التغير	31/12/2008	31/12/2009	
58.5	19.9	237,217,291	1,190,170,974	1,427,388,265	الدولار
25.8	22.1	104,720,106	474,270,879	578,990,985	الشيكل
17.4	47.8	70,495,696	147,536,834	218,032,530	الدينار
-1.7	-41.6	-6,743,265	16,203,629	9,460,364	عملات أخرى
<b>100.0</b>	<b>22.2</b>	<b>405,689,828</b>	<b>1,828,182,316</b>	<b>2,233,872,144</b>	المجموع

• حققت ودائع العملاء بعملة الدينار الأردني أعلى مقدار نمو، وأعلى نسبة تأثير في إجمالي نمو ودائع العملاء، إلا أنها حققت أقل مقدار نمو وأقل نسبة تأثير في إجمالي النمو في التسهيلات الائتمانية مقارنة بغيرها من العملات خلال العام 2009.

• حققت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بعملة الدولار الأمريكي أعلى مقدار نمو، وأعلى نسبة تأثير في إجمالي نمو التسهيلات الائتمانية، إلا أنها حققت أقل مقدار نمو وأقل نسبة تأثير في إجمالي النمو في ودائع العملاء مقارنة بغيرها من العملات خلال العام 2009.

## التسهيلات الائتمانية / ودائع العملاء:

- نالت السلطة الوطنية الفلسطينية أعلى نسبة تسهيلات ائتمانية إلى ودائع عملاء في القطاع العام، بينما نال العملاء غير المقيمين أعلى نسبة تسهيلات ائتمانية إلى ودائع عملاء في القطاع الخاص .

ودائع العملاء	التسهيلات الائتمانية	التسهيلات الائتمانية / ودائع العملاء %
العملاء المقيمين	1,450,465,369	26.9
العملاء غير المقيمين	147,893,669	46.5
السلطة الوطنية الفلسطينية	624,528,394	151.1
مؤسسات القطاع العام	9,652,821	12.0
السلطات الفلسطينية المحلية	1,331,891	1.8

## التغير في التسهيلات الائتمانية / التغير في ودائع العملاء:

- حققت نسبة النمو في التسهيلات الائتمانية إلى النمو في ودائع العملاء بعملة الدولار الأمريكي ما يقارب 250 % خلال العام 2009، أي أن النمو في التسهيلات بعملة الدولار الأمريكي يفوق النمو في ودائع العملاء بذات العملة بأكثر من الضعف . «كل زيادة في ودائع العملاء بعملة الدولار الأمريكي بدولار واحد تقابلها زيادة في التسهيلات الائتمانية بذات العملة بـ 2.5 دولار» .

التغير في ودائع العملاء	التغير في التسهيلات	التغير في التسهيلات إلى التغير في ودائع العملاء %
الدولار	237,217,291	247.2
الشيكل	104,720,106	59.8
الدينار	70,495,696	35.6
عملات أخرى	-6,743,265	32.6
المجموع	405,689,828	90.5

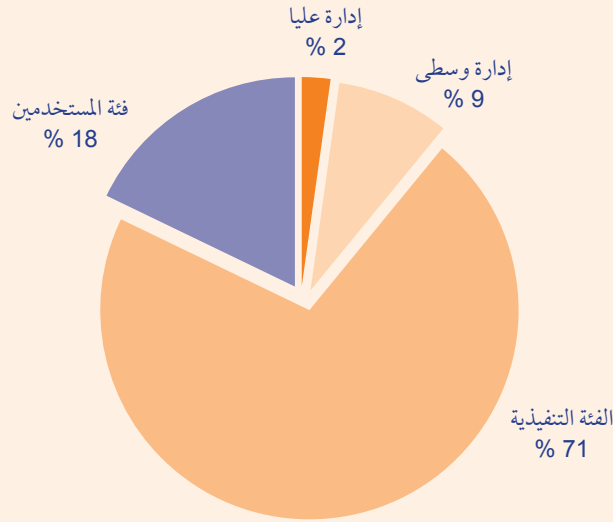
## الجهاز الوظيفي



- عدد موظفي القطاع المصرفي: ارتفاع إلى 4,630 موظفاً.
- حملة شهادة البكالوريوس: يشكلون 60 ٪ من الإجمالي.
- الذين تقل أعمارهم عن 34 سنة: يشكلون 60 ٪ من الإجمالي.
- الذين يملكون خبرة أقل من 5 سنوات: يشكلون 49 ٪ من الإجمالي.
- الذين يعملون لدى المصارف الوافدة: يشكلون 53 ٪ من الإجمالي.

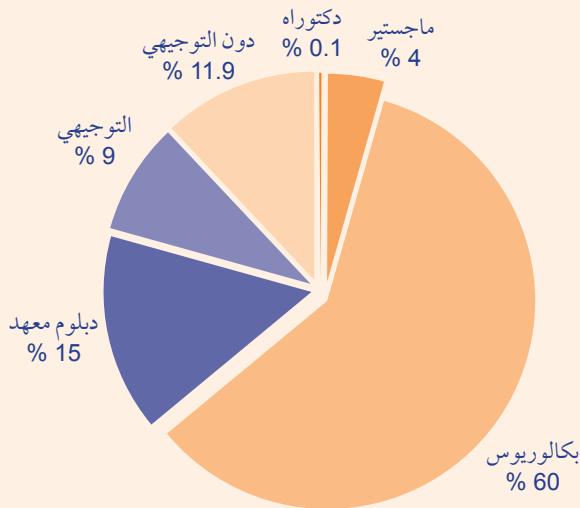


## توزيع الموظفين حسب المستوى الوظيفي



بلغ عدد الموظفين في القطاع المصرفي الفلسطيني نهاية العام 2009 ما يقارب 4,627 موظفاً وموظفة. وشكل موظفو الفئة التنفيذية ما نسبته 71% من إجمالي عدد الموظفين، فيما شكل موظفو الإدارات الوسطى ما نسبته 9% من الإجمالي، أما موظفي الإدارات العليا فقد شكلوا ما نسبته 2% منهم، فيما شكلت فئة المستخدمين ما نسبته 18% منهم.

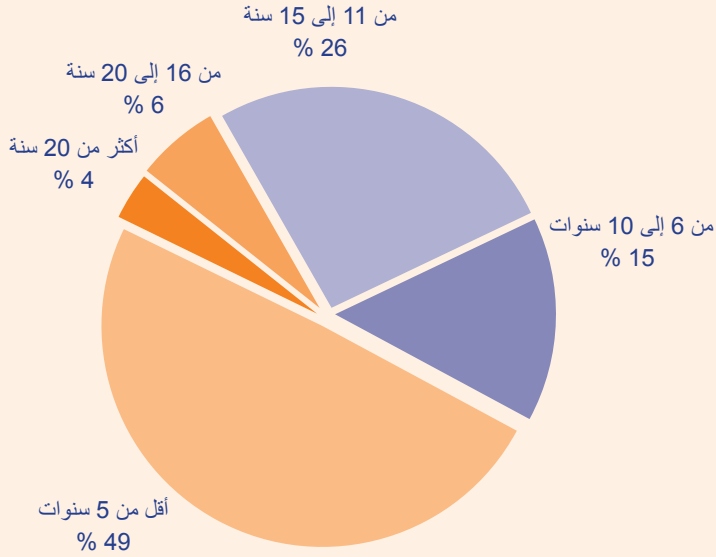
## توزيع الموظفين حسب المؤهل العلمي



نالت فئة الموظفين من حملة شهادة البكالوريوس النسبة الأعلى من إجمالي عدد الموظفين في القطاع المصرفي حيث شكلت ما نسبته 60% من الإجمالي، تلتها فئة الموظفين من حملة شهادة الدبلوم بنسبة 15%، بينما نالت فئة الموظفين من حملة شهادة الماجستير 4%، ولم تتجاوز نسبة الموظفين من حملة شهادة الدكتوراه 0.1% منهم.

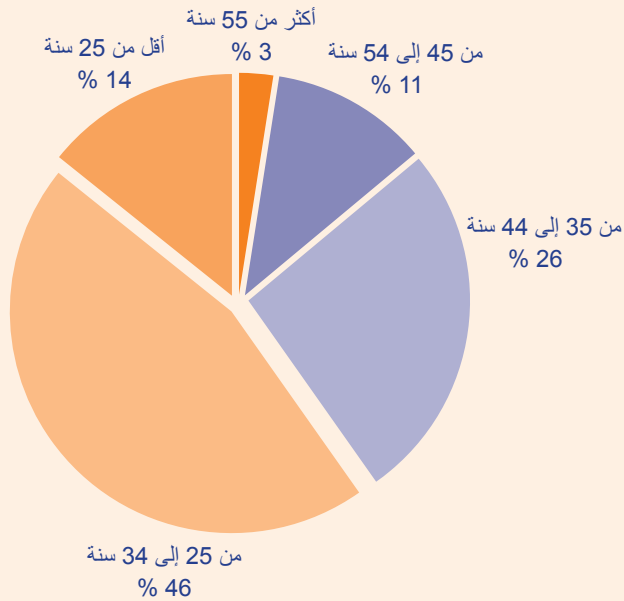


## توزيع الموظفين حسب سنوات الخبرة



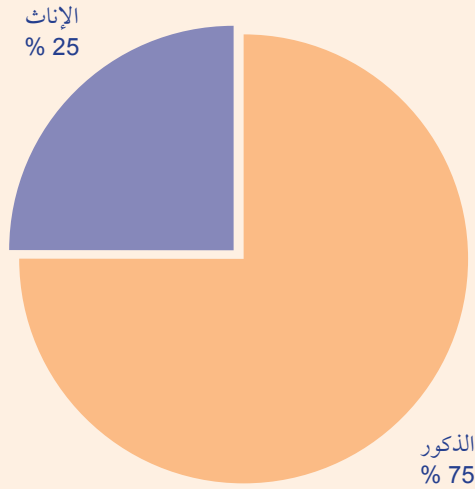
شكل الموظفون الذين يملكون خبرة مصرفية أقل من خمس سنوات النسبة الأعلى من موظفي القطاع المصرفي، والتي بلغت 49% من الإجمالي، شكل منهم الموظفون الجدد الذين يملكون سنوات خبرة من 6 إلى 15 سنة 41%، أما فئة الموظفين الذين يملكون سنوات خبرة أعلى من 16 سنة فقد شكلوا ما نسبته 10% من إجمالي عدد الموظفين.

## توزيع الموظفين حسب العمر



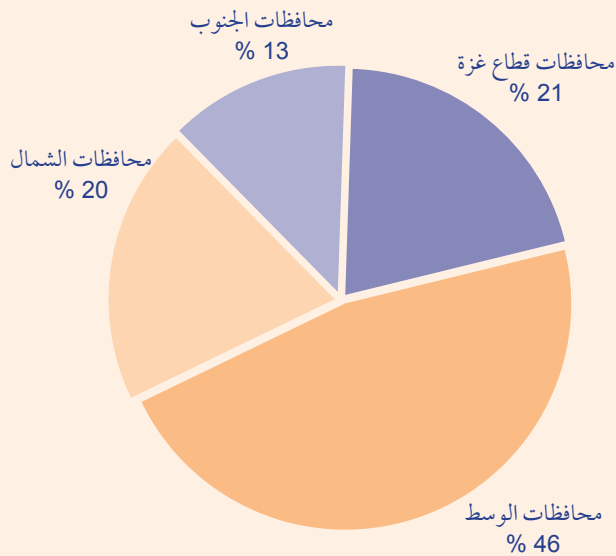
يمثل عدد الموظفين الذين تقل أعمارهم عن 34 سنة الشريحة الأكبر من إجمالي عدد الموظفين في القطاع المصرفي، حيث يشكلون ما يقارب 60% من الإجمالي، ويملك 75.4% منهم خبرة أقل من 5 سنوات، أما الموظفين من الفئة العمرية من 35 إلى 44 سنة فقد شكلت نسبتهم 26%، بينما شكلت الفئة العمرية من 45 سنة فأكثر 14% من الإجمالي 22.6% منهم على الأغلب يملكون خبرة أكثر من 20 سنة.

## توزيع الموظفين حسب الجنس



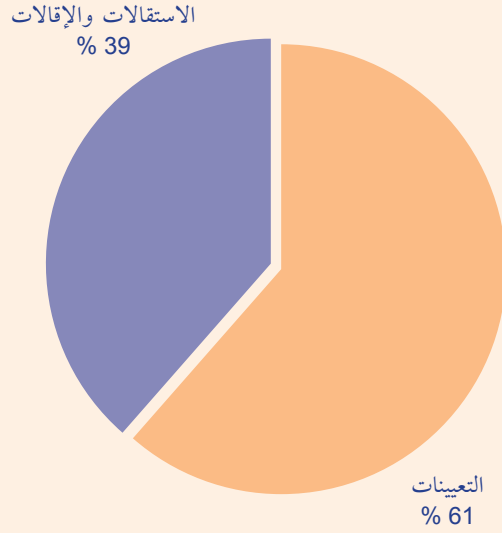
حافظ التوزيع النسبي لعدد الموظفين ما بين الذكور والإناث على نسب مستقرة، حيث بلغت نسبة الذكور 75% في عام 2009 من إجمالي عدد الموظفين، موزعين بنسبة 87% لدى المصارف التجارية و13% لدى المصارف الإسلامية، أما نسبة الإناث فقد بلغت 25%، يعمل منهم 90% في المصارف التجارية و10% في المصارف الإسلامية.

## توزيع الموظفين حسب المنطقة الجغرافية



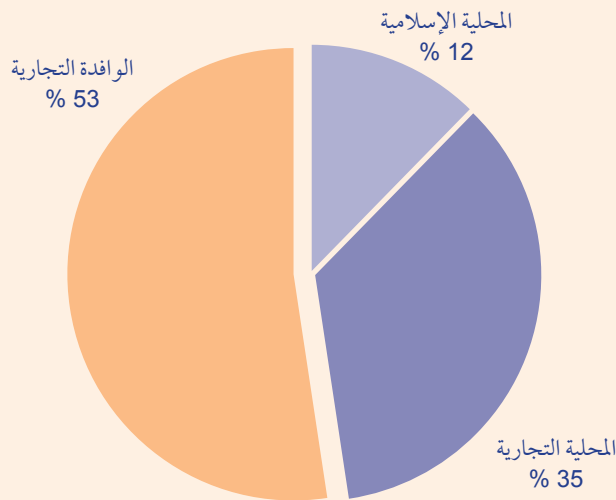
بلغ عدد الموظفين لدى المصارف في الضفة الغربية 3,672 موظف مشكلين 79% من إجمالي عدد الموظفين، تركز 59% منهم في محافظات الوسط، و25% في محافظات الشمال و16% في محافظات الجنوب. بينما بلغ عدد الموظفين في قطاع غزة 955 موظفاً بنسبة 21% من إجمالي عدد الموظفين، 68% منهم يعملون في مدينة غزة.

## الدوران الوظيفي (التعيينات وانتهاء الخدمة)



بلغ عدد الموظفين الذين تم تعيينهم خلال العام 2009 لدى المصارف العاملة في فلسطين 539 موظفاً مقارنة مع 796 موظفاً تم تعيينهم خلال العام 2008، لذا فقد شكل الموظفون الذين تم تعيينهم ما نسبته 12% من إجمالي عدد الموظفين في المصارف نهاية العام 2009، وقد سجل ثلاثة بنوك ما نسبته 43% من إجمالي عدد التعيينات خلال العام. أما الموظفون المنتهية خدمتهم فقد بلغ عددهم 338 موظفاً مقارنة مع 423 موظفاً خلال العام 2008، وقد شكل الموظفون المنتهية خدمتهم 7% من إجمالي عدد الموظفين في المصارف نهاية العام 2009.

## توزيع الموظفين حسب نوع وتسجيل البنك



بلغ عدد الموظفين في المصارف الوافدة التجارية أكثر من نصف إجمالي عدد الموظفين في القطاع المصرفي، حيث بلغ عددهم 2,424 موظفاً وبنسبة 53%، بينما شكل عددهم في المصارف المحلية التجارية 1,633 موظفاً بنسبة 35%، وقد بلغ عدد الموظفين في المصارف المحلية الإسلامية 570 موظفاً مشكلين ما نسبته 12% من إجمالي عدد الموظفين في القطاع المصرفي.

## ملخص يبين توزيع الموظفين في القطاع المصرفي الفلسطيني لعام 2009

العدد	التصنيف	منهج التوزيع	العدد	التصنيف	منهج التوزيع
916	شمال الضفة	التوزيع الجغرافي	102	إدارة عليا	المستوى الوظيفي
2,159	وسط الضفة		404	إدارة وسطي	
597	جنوب الضفة		3,295	الفئة التنفيذية	
955	قطاع غزة		826	أخرى	
4,627	المجموع		4,627	المجموع	
114	أكثر من 55 سنة	سنوات الخبرة	145	أكثر من 20 سنة	سنوات الخبرة
527	من 45 إلى 54 سنة		255	من 16 إلى 20 سنة	
1,208	من 35 إلى 44 سنة		1,099	من 11 إلى 15 سنة	
2,093	من 25 إلى 34 سنة		627	من 6 إلى 10 سنوات	
685	أقل من 25 سنة		2,072	أقل من 5 سنوات	
4,627	المجموع		4,198	المجموع	
3,471	الذكور	الجنس	3	دكتوراه	المؤهلات العلمية
1,156	الإناث		201	ماجستير	
4,627	المجموع		2,757	بكالوريوس	
3,922	مصنفين	التصنيف	709	دبلوم معهد	التعيينات
705	غير مصنفين		401	توجيهي	
4,627	المجموع		556	دون توجيهي	
4,627	المجموع		4,627	المجموع	
338	الاستقالات والإقالات	انتهاء الخدمة	539	التوظيف	

\* تستثنى فئة المستخدمين من توزيع الموظفين حسب سنوات الخبرة .

# ملاحظات

A large rectangular area with rounded corners, containing horizontal lines for writing notes. The lines are evenly spaced and cover the majority of the page's width. The entire area is enclosed within a thin blue border.

ملاحظات



آمعة البنوك فى فلسطين

ص.ب : 4117 رام الله - فلسطين  
هاتف : 00 970.2.2414555  
فاكس : 00 970.2.2414559  
موقع الكرونى : [www.abp.ps](http://www.abp.ps)  
بريد الكرونى : [research@abp.ps](mailto:research@abp.ps)